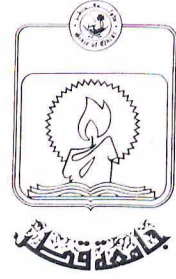


جامعة قطر  
ادارة المكتبات الجامعية  
مكتبة الدوريات



مكتبة البنين  
قسم الدوريات

# المجلة العلمية كلية الإدارة والإقتصاد مجلة علمية سنوية محكمة

العدد الخامس  
١٤١٥هـ - ١٩٩٤م

أزمة الديون الخارجية  
في البلدان النامية بشكل عام  
وفي البلدان الأمريكية اللاتينية والأفريقية بشكل خاص  
( دراسة مقارنة )

د . جميل طاهر  
المعهد العربي للتخطيط

الكويت

## (١) مقدمة

ان أزمة الديون الخارجية للدول النامية قد أخذت تكتنف الوضع الاقتصادي والمالي العالمي بصورة متزايدة في السنوات الأخيرة وأصبح تزايد حجم الديون الخارجية التي تتحملها البلدان النامية مصدر قلق لأنه أخذ في التراكم بسرعة على مر الزمن . وفي نهاية السبعينات وأوائل الثمانينات دخلت الأزمة طورا خطيرا عندما بدأت بعض البلدان ذات الديون الكبيرة تواجه صعوبات في خدمة ديونها ، حيث أن التزاماتها الخارجية تجاوزت قدرتها على التسديد . ففي ٢٠ اغسطس ١٩٨٢م أعلنت المكسيك عن توقفها عن تسديد خدمة ديونها مما كان لهذا القرار صداه العالمي ، حيث شد انتباه العالم إلى الوضع الخطير الذي وصل إليه عدد من الدول المدينة ، وإلى المضاعفات السلبية التي قد تصيب الاقتصاد العالمي .

لقد قفزت ديون الدول النامية الخارجية من ٦٨ر٦ بليون دولار عام ١٩٧٠م إلى أكثر من ٧٥١ر٩ بليون دولار عام ١٩٨١م ، ثم إلى ١٢٧٩ بليون دولار عام ١٩٨٩م < 1,p. 187 > . كما ارتفعت خدمة ديونها من ٩ر٣ بليون دولار عام ١٩٧٠م إلى ١٢٧ بليون دولار عام ١٩٨١م ، ثم إلى ١٨٢ر٧ بليون دولار عام ١٩٨٩م < 1,p. 186 > . مما أدى إلى استنزاف حصيلة الدول النامية من النقد الأجنبي ، والحق الضرر ببرامج هذه الدول التنموية .

من بين الدول المعنية بالازمة الراهنة للمديونية العالمية دول امريكا اللاتينية باعتبارها تستحوذ على النصيب الأوفر من هذه الديون ( حوالي ٤٠٪ ) والدول الافريقية والتي تستحوذ على حوالي ١٥٪ من اجمالي ديون الدول النامية

- مما يعني أن الدول الامريكية اللاتينية والدول الافريقية قد استحوذت على حوالي ٥٥٪ من اجمالي ديون الدول النامية . في الوقت الذي بلغت فيه نسبة عدد السكان في امريكا اللاتينية ٧٦٪ فقط من اجمالي عدد سكان العالم عام ١٩٧٠م وارتفعت لتصل إلى ٨٤٪ عام ١٩٨٨م . ولم تختلف هذه النسبة كثيرا بالنسبة للدول الافريقية حيث ارتفعت من ٧٩٪ عام ١٩٧٠م إلى ٩٦٪ من اجمالي سكان العالم عام ١٩٨٨م . أما نسبة الناتج المحلي الاجمالي فلم تزد في دول امريكا اللاتينية عن ٥٪ وفي الدول الافريقية عن ١٪ من اجمالي الناتج المحلي العالم عام ١٩٨٨م (١) .

ويتضح مما تقدم أن نسبة مساهمة دول أمريكا اللاتينية والدول الافريقية في كل من الناتج المحلي العالمي واجمالي عدد السكان العالمي لا تعكس بأي شكل ارتفاع حجم الديون الخارجية لهذه الدول .

لقد ساهمت عوامل كثيرة في ايجاد هذه الازمة واستمرارها ، بعضها محلية تتعلق بالدول المدينة نفسها والتي تتمثل في أخطاء تضمنتها توجهات هذه الدول السياسية والاقتصادية والادارية ، وبعضها خارجية تتمثل بالاختلال الحاصل في هيكل الاقتصاد العالمي وارتفاع أسعار الفائدة في أسواق النقد والمال الدولية ، كما ساهمت العوامل الطبيعية كالجفاف والكوارث الطبيعية وكذلك الحروب الأهلية أو الاقليمية في ذلك .

ولا شك أن مواجهة هذه الازمة تعتبر عملية صعبة وتحتاج إلى فترة زمنية طويلة تتعدد فيها الجهود والسياسات الدولية والمحلية .

تنقسم الدراسة إلى ثلاثة أجزاء من أجل توفير منظور مناسب لاجراء تقييم أقرب إلى الصحة لمشكلة الديون الخارجية في امريكا اللاتينية وافريقيا . حيث سيتم استعراض طبيعة المديونية الخارجية للدول النامية في الجزء الأول ، إذ تبين

أسباب تزايد حجم الديون الخارجية لهذه الدول مع توضيح الظروف والعوامل الرئيسية المسؤولة عن استفحال هذه الازمة في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات . كذلك يتم في هذا الجزء تقييم طبيعة الديون الخارجية لدول أمريكا اللاتينية وأفريقيا واستعراض التطور في مستوى الديون الخارجية لهذه البلدان . ويتناول الجزء الثاني تقدير عبء الدين الذي تتحمله الدول النامية ككل من جهة ودول أمريكا اللاتينية وأفريقيا من جهة أخرى ، وذلك وفقا لمجموعة من المؤشرات التي تربط في الواقع بين مقدار الالتزامات الناشئة عن الدين وخدمة الدين وبين قدرة البلد المدين على السداد . أما الجزء الثالث فهو محاولة لوضع حلول وتصورات لمواجهة أزمة الديون الخارجية من خلال تحديد الدور الدولي والدور المحلي في الخروج من هذه الازمة .

## (٢) تطور حجم الديون الخارجية وأسباب زيادتها

١/٢ الدول النامية :

١/١/٢ تطور حجم الديون الخارجية :

الواقع أن أزمة الديون الخارجية لبعض الدول النامية وجدت منذ بداية الثلاثينات تقريبا ، حيث أن الكساد العالمي في الفترة ١٩٢٩ — ١٩٣٩م بالإضافة إلى الانخفاض الحاد في حجم التجارة الخارجية وفي معدلات التبادل التجاري في تلك الفترة ، أدى إلى عجز واضح من قبل الكثير من الدول النامية وخاصة دول أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية عن خدمة ديونها . فمثلا قد بلغ معدل خدمة الديون الخارجية لدول أمريكا اللاتينية في عام ١٩٣١م حوالي ثلث الدخل القومي لتلك الدول < 2, p.7 > كما بلغ معدل خدمة الديون الخارجية لنفس العام حوالي

٨١٫٩٪ من صادرات السلع والخدمات في تشيلي و ٤٥٪ في البرازيل و ٣٨٪ في بوليفيا < 2,p.6 > . وكان ذلك نتيجة لانخفاض أسعار السلع المصدرة من قبل دول أمريكا اللاتينية ، حيث أن أسعار القهوة مثلاً قد انخفضت من ١٨ سنتاً للباوند عام ١٩٢٩م إلى ٦ سنتات عام ١٩٣١م < 2,p.7 > ، كما انخفضت أسعار كل من التتك والسكر بحوالي ٥٥٪ و ٥٠٪ على الترتيب خلال نفس الفترة < 2,p.7 > ونتيجة لانخفاض أسعار وحجم الصادرات المعنية فإن حجم التجارة الدولي قد انخفض من ٣٤٫٣ بليون دولار عام ١٩٢٩ إلى ٢٧٫٩ بليون دولار عام ١٩٣٠م إلى ١٣٫٥ بليون دولار عام ١٩٣٢م < 2,p.7 > ولاشك أن مثل هذه الظروف تشبه إلى حد ما ما تواجهه الدول النامية في الوقت الحاضر ، حيث هناك انخفاض واضح في معدل التبادل التجاري الحالي مقارنة بالسبعينات ( ولكن ليس بنفس النسبة السابقة ، حيث لا يوجد كساد عالمي في الوقت الحاضر كما كان الوضع عليه في مطلع الثلاثينات ) . كذلك هناك انخفاض واضح في أسعار صادرات الدول النامية من الموارد الأولية بشكل عام ، ولكن الفرق بين وضع الدول النامية في الثلاثينات ووضعها في الوقت الحاضر هو في وجود مؤسسات دولية لم تكن متوفرة من قبل مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لاعادة الانشاء والتعمير بالإضافة الى بعض المؤسسات الدولية والإقليمية الأخرى التي تتمثل مهمتها بتقديم القروض والمساعدات للدول النامية في الوقت الحاضر .

وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ - ١٩٤٥م) ظهر ارتفاع حاد في ديون الدول النامية الخارجية ، حيث زادت من ١٫٨ بليون دولار عام ١٩٤٥م إلى ٤٫٢ بليون دولار عام ١٩٥٥م ثم إلى ١١٫٩٤ بليون دولار عام ١٩٨٧م < 2, p. 10 and 3, p. 174 > . وبما أن الكثير من الدول النامية حصلت على

استقلالها خلال الفترة من ١٩٥٠م إلى ١٩٧٦م فإن معدل خدمة الديون قد ارتفع بشكل ملحوظ في عدد كبير من هذه الدول خلال الفترة المذكورة نتيجة لزيادة الديون بمعدل أكبر من زيادة حجم صادرات وأسعار السلع والخدمات كما هي في جدول رقم (١) . ولكن ، لأسباب مختلفة ، لم تكن هذه الديون لتشكل أزمة للدول النامية سابقا كما تبدو الآن .

هذا وقد تطورت مديونية الدول النامية بشكل كبير وملحوظ اعتبارا من نهاية السبعينات وبداية الثمانينات ، حتى وصلت إلى حوالي ١٢٣٠ بليون دولار عام ١٩٩٠م ، وتجدر الإشارة إلى أن معدل نمو الديون الخارجية للدول النامية قد ازداد بمعدل سنوي بلغ ٥٧٫٧٪ خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٧٩م ومعدل سنوي ١٥٫٤٪ خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٩٠م . وعلى الرغم من تباطؤ نمو ديون الدول النامية اعتبارا من عام ١٩٨٣م إلا أن نسبة النمو ارتفعت نسبيا لتصل إلى ١٠٫٤٪ عام ١٩٨٧م وانخفضت إلى ٠٫٤٪ عام ١٩٩٠م . (انظر جدول رقم ٢) .

٢/١/٢ أسباب زيادة حجم الديون الخارجية :

هناك أسباب عديدة عجلت في ظهور أزمة الديون الخارجية ، منها العوامل التي ترتبط بطبيعة النظام النقدي العالمي واتجاهاته التضخمية التي تزايدت كثيرا بعد نهاية نظام بريتون وودر عام ١٩٧١م ، والزيادة في السيولة النقدية الدولية نتيجة تراكم الدولارات الأوروبية والبتروودولارات العربية في السوق المالية الأوروبية ، مما أدى إلى خلق موجات كبيرة من الضغوط التضخمية في أوائل السبعينات مهدت السبيل للمزيد من الأسباب الأخرى < 4. p.9 > . والأسباب الأخرى التي حدثت في وقت لاحق وأدت إلى تفاقم وضع الديون الخارجية ، فقد نتجت عن مجموعة إجراءات مارستها الدول الصناعية من جهة والأسواق المالية الدولية من جهة أخرى كرد فعل لهذه الضغوط التضخمية .

ومن العوامل التي ساعدت على تفاقم أزمة الديون الخارجية للدول النامية

مايلي :

( أ ) حالة الركود الاقتصادي المصحوب بالتضخم في الدول الصناعية مما أدى إلى تدهور معونتها إلى الدول النامية بالإضافة إلى انخفاض وارداتها منها وارتفاع أسعار صادراتها إليها بسبب الضغوط التضخمية . ولقد أدى ذلك إلى تدهور الموقع التجاري للدول النامية مما ضاعف من حدة مشكلة الديون لديها من خلال ما أحدثته من عجز في ميزان المدفوعات الجاري، حيث ارتفع هذا العجز من ١٥٦ ١٥٦ بليون دولار عام ١٩٧٨م إلى ٨٣٤ بليون دولار عام ١٩٨٢م ، الا أنه انخفض إلى ٤٩٢ بليون دولار عام ١٩٨٩م < 1, p. 159 > . وإلى ١٩٩٩ بليون دولار عام ١٩٩٠م < 5, p. 157 > . وهذا يعني أن الدول النامية واجهت تدهورا حادا في معدلات تبادلها التجاري في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات ، مما أدى إلى زيادة ديونها .



جدول رقم (١)

خدمة الديون كنسبة من صادرات السلع والخدمات

لـ ٢١ دولة نامية في أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا (%)

١٩٧٣	١٩٦٧	١٩٥٤/٥٢	الدولة
			أمريكا اللاتينية :
٣٠,١	١٧,٠	٣,٣	أرجواي
٢٥,٢	٢٣,٨	٥,٢	المكسيك
٢٢,٨	١١,١	٣	بيرو
١٨,٣	٢٥,٩	٢	الارجنتين
١٧,٨	٦,٤	٤	نيكاراجوا
١٣,٦	١٦,٠	٤,٩	البرازيل
١٦,٤	٢,٩	١,٣	بننما
١٣	١٤,٢	٣,٨	كولومبيا
١١	٢١,٦	٦,٧	تشيلي
٩,٥	٧,٤	٥,٥	براجواي
٧,٥	٦,٧	٣,١	اكوادور
٥,٣	٢,٦	٠,٥	السلفادور
٣,٩	٢,١	٠,١	هندوراس
٣,٨	٧,٤	٠,٣	غواتيمالا
			أفريقيا :
٧	٢,٤	٠,٢	زائير
٦,٤	٩,٧	٢,٥	اثيوبيا
			آسيا :
٢٠,١	٢٤,٩	٠,٨	الهند
١٦,١	١٦,٧	٠,٢	الباكستان
١٢,٦	٣,٥	٠,٤	سيريلانكا
٦,٣	٧,٢	٢,٢	الفلبين
٢,٦	٣,٦	١	تايلاند

جدول رقم (٢)  
الديون الخارجية للدول النامية وأصباها خدمتها  
ومعدل نموها السنوي

القيمة بـمليارات الديون	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٧	١٩٧٦	١٩٧٣	
إجمالي الديون الخارجية	١٣١٣,٣	١٢٦٥,٣	١٢١٣,٥	١٢٣٧,٧	١٢٣٠,٩	١١١٤,١	١٠٣٣,٠	٩٤٦,٦	٩٠٤,٦	٨٥٦,٥	٧٥٦,٩	٥٣٥,٨	٤٧٠,٩	٢٤٠,١	١٩٥,٥	١٦٦,٩	
خدمة الديون الخارجية	١٧١,٦	١٢٢,٧	١٥٣,٥	١٧١,٣	١٥٧,٦	١٥٠,١	١٤٤,٧	١٤٠,٨	١٢٥,٠	١٤٠,١	١٢٧	١٠٢,٤	٧٤,٤	٣٣,١	٢٦,١	٢٣	
- قروض	٩٠,٦	٨٤,١	٨٣,١	٨٣,٣	٧٢,٠	٧٧,٠	٨١,٤	٨٢,٥	٧٣,٨	٧٨,٨	٦٨,٤						
- المصايد	٨٠,٥	٧٣,٦	٧١,٤	٨٨,٠	٨٥,٦	٧٣,١	٦٣,٣	٥٧,٤	٥١,١	٦١,٢	٥٨,٤						
معدل نمو الديون الخارجية (%)	٠,٠٠٤	٠,٠٠٤	٠,٠٠٣	٠,٠٠٧	١,٠٠٤	٨,٩	٨,٠	٤,٦	٦,٢	١٣,٢	٤,٠٣						

= معدل النمو السنوي تم حسابه من قبل الباحث .

المصدر :

(IMF, World Economic Outlook, April, 1989 : 186)  
(IMF, World Economic Outlook, October, 1990 : 185, 194)

( ب ) الزيادة الحادة في أسعار واردات النفط التي نتجت عن قرارات الأوبك خلال الفترة ١٩٧٣ - ١٩٧٤ م وعام ١٩٧٩ م ، مما أدى إلى عجز في الموازين التجارية للدول النامية غير النفطية . حيث ارتفع العجز من ١٦ بليون دولار عام ١٩٧٢م إلى ١٧ر٢ بليون دولار عام ١٩٧٣م ثم إلى ٥٤ بليون دولار عام ١٩٧٥م < 6, p. 192 > . وبالرغم من ذلك لم تواجه الدول النامية أزمة مديونية حادة في منتصف السبعينات وذلك نظرا لانخفاض حجم ديونها من جهة ولسهولة الحصول على قروض جديدة من جهة أخرى . غير أن الزيادة الثانية في أسعار النفط عام ١٩٧٩م أدت إلى تفاقم الأزمة نتيجة للسياسات الاقتصادية للدول الصناعية التي صاحبت هذا الارتفاع في أسعار النفط . حيث تبنت هذه الدول سياسات انكماشية نتيجة للضغوط التضخمية مما أدى إلى ارتفاع أسعار الفائدة الذي كان له أكبر الأثر على الدول النامية وديونها الخارجية .

( ج ) التغييرات في سياسات الاقراض الدولية ، خاصة للبنوك التجارية الذي تراوح بين الافراط في تقديم القروض والتراجع الانكماشى عن الاقراض ، بالإضافة إلى التغييرات في شروط الاقتراض باتجاه معدلات فائدة عائمة ومرتفعة وفترات استحقاق أقصر . ونتيجة للفوائض التي حققتها الدول المصدرة للنفط خلال الفترة ١٩٧٤-١٩٧٩ والتي تدفقت إلى أسواق النقد العالمية ، فقد قامت البنوك التجارية باعادة اقراض هذه الأرصدة إلى الدول النامية التي تعاني من عجز في موازين مدفوعاتها ، خاصة وأن شروط الحصول على قروض من المؤسسات الخارجية التجارية الخاصة أسهل من الحصول على قروض من الحكومات والمنظمات الدولية . وقد أدى ذلك إلى ارتفاع نسبة القروض ونسبة الفوائد من المصادر الخاصة

من ٣٠٪ من اجمالي ديون الدول النامية عام ١٩٧٠م إلى حوالي ٧٠٪ عام ١٩٨٥م < 6, p. 194 > . وقد لجأت البنوك التجارية في المقابل إلى ما يعرف بأسعار الفائدة المعومة أو المتغيرة التي تتغير على فترات بناء على أسعار الفائدة في سوق لندن ونيويورك ، مما أدى إلى زيادة تكاليف القروض الجديدة .

( د ) بالإضافة للعوامل الخارجية ، هناك عوامل محلية ساعدت إلى حد ما على تفاقم أزمة الديون الخارجية ، مثل العجز في الميزانيات العامة للكثير من الدول النامية نتيجة لزيادة الانفاق الحكومي خاصة في بداية الثمانينات ، ولتمويل هذا العجز لجأت هذه الدول إلى اتباع سياسات نقدية توسعية ، تمثلت بارتفاع نمو السيولة المحلية في هذه الدول ، مما أدى إلى معدلات تضخم مرتفعة أدت بدورها إلى انخفاض أسعار الصرف الحقيقية لعملات هذه البلدان ، وبالتالي إلى ارتفاع أسعار صادراتها وواراداتها ، مما أدى في النهاية إلى تزايد العجز في الحساب الجاري لهذه الدول .

نتيجة لكل هذه العوامل مجتمعة وغيرها أخذ الوضع الخارجي للدول النامية بالتدهور بسبب حاجة هذه الدول إلى المزيد من العملات الاجنبية لتمويل وارداتها وخدمة ديونها الخارجية ( جانب الطلب ) ، بينما قدرتها على اكتساب تلك الموارد تعتبر محدودة لأنها تعتمد على حصيلة الصادرات والتي تعتبر غير كافية ( جانب العرض ) ، مما جعل من الضروري اللجوء إلى الاقتراض من المصادر الخارجية الخاصة ، مما سبب في تزايد شروط وفوائد القروض الجديدة ورفع نسبة الديون من ٨١٫٩٪ من الصادرات عام ١٩٨٠م إلى ١٥٦٪ عام ١٩٨٧م ، ثم انخفضت إلى ١٢٤٪ عام ١٩٩٠م ، كما في جدول رقم (٣) .

جدول رقم (٣)  
نسبة الديون الخارجية إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات  
والنتائج المحلي الإجمالي في الدول النامية (%)

١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	
												نسبة الديون الخارجية إلى صادرات السلع والخدمات
١١٨,٤	١٢٤,٠	١٢٧,٥	١٤٧,٦	١٥٦,٦	١٦٧,٨	١٤٨,٨	١٣٢,٩	١٣٣,٤	١١٩,٨	٩٥	٨١,٩	دول نامية
١٣٤,٨	١٤٠,٢	١٤٥,٦	١٣٠,٣	١٢٣,٦	١٣٣,٢	٨٥,٥	٧١,٩	٦٨,٣	٥٤,٨	٣٩,٤	٣٣,٢	مصدرة للنفط
١١٣,٥	١١٩,١	١٢٢,٠	١٥١,٥	١٦٥,٠	١٧٦,٨	١٧٣,٣	١٥٨,٧	١٦٤,٦	١٥٧,٣	١٣٣,٢	١١٨,٤	غير نفطية
												نسبة الديون الخارجية إلى النتائج المحلي الإجمالي
٢٨,٨	٣٠,٤	٣١,٨	٣٦,٢	٣٨,٤	١٨,١	٣٦,٦	٣٤,١	٣٣,٢	٣١,٣	٢٧,٩	٢٤,٤	دول نامية
٣١,٩	٣٣,٩	٣٥,٧	٣٠,٧	٣٢,٠	٣٠,٦	٢٥,٧	٢٣,٤	٢٣,٥	٢١,٢	١٨,٦	١٧,١	مصدرة للنفط
٢٧,٩	٢٩,٣	٣٠,٥	٣٧,٤	٣٩,٩	٤٠,٠	٣٩,٨	٣٧,٣	٣٦,١	٣٤,٦	٣١	٢٦,٩	غير نفطية

المصدر :

( IMF, World Economic Outlook, 1988 : 180 - 181 )  
( IMF, World Economic Outlook, 1990 : 190 - 191 )

٢/٢ الديون الخارجية لدول أمريكا اللاتينية والدول الأفريقية :

١/٢/٢ أمريكا اللاتينية :

تتركز المديونية الدولية من حيث توزيعها الجغرافى فى دول أمريكا اللاتينية بالدرجة الأولى ، حيث كان نصيبها حوالى ٤٢٪ فى عام ١٩٧٩ ارتفع الى حوالى ٤٥٪ فى عام ١٩٨٤ من مجموع مديونية الدول النامية غير النفطية . ويليهما فى ذلك الدول الآسيوية ، حيث كان نصيبها ٢٤٪ و ٢٦٪ على التوالى عن نفس العامين ، تليها الدول الأوروبية بنسبة ١٤٪ فى عام ١٩٧٩ و ١١٪ فى عام ١٩٨٤ ، بينما كان نصيب الدول الأفريقية حوالى ١٢٪ عام ١٩٧٩ انخفض الى ١٠٪ عام ١٩٨٤ ثم ارتفع الى ١٢٪ عام ١٩٨٦ ، وأخيرا دول الشرق الأوسط بنسبة ٨٪ فى كلا العامين المذكورين ( ٧, p. ١٠٧ ) . لقد ارتفع حجم الديون الخارجية لدول أمريكا اللاتينية من ١٨٣,٣ بليون دولار عام ١٩٨١ الى ٢٥٧,٧ بليون دولار عام ١٩٩٠ ( ٥, p. ١٧٣ ) . وتأتى البرازيل فى المرتبة الأولى من دول أمريكا اللاتينية ، حيث بلغ حجم ديونها حوالى ١٠٥ بليون دولار عام ١٩٨٧ ، منها ما نسبته ٧٤,٤٪ من مصادر خاصة ، بينما تشكل القروض ذات الفائدة العائمة حوالى ٥٨,٤٪ من اجمالى القروض طويلة الأجل مما دفع بالرئيس البرازيلى الى الاعلان فى عام ١٩٨٩ عن توقف البرازيل عن سداد فوائد الديون البالغة حوالى ١٢ بليون دولار سنويا فى محاولة منه للحصول على شروط أكثر ملائمة . وتأتى المكسيك فى المرتبة الثانية حيث بلغ حجم ديونها الخارجية حوالى ٨٧,١٣٦ بليون دولار عام ١٩٨٧ شكلت منها القروض من مصادر خاصة حوالى ٨٧,٤٪ والقروض بفائدة عائمة حوالى ٦٦٪ من اجمالى القروض طويلة الأجل فى العام نفسه . وتأتى الأرجنتين وفنزويلا فى المرتبة الثالثة والرابعة من

حيث حجم الديون الخارجيه ، ويأتى ٩٩,٦٪ من ديون فنزويلا الطويلة الأجل من مصادر خاصة ، مما يجعل عليها عبئا أكبر فى تسديدها نتيجة لشروط مثل هذه المصادر .

ان مشكلة الدين الخارجى فى أمريكا اللاتينية تتأتى فى مجموعتين أساسيتين من الأسباب ، الأولى : عقب ظهور الاختلالات الداخلية التى تتطلب تدابير تكيف داخليه ولكن البلدان المعنية تحاشت التخفيض فى اجمال المصروفات العامة والخاصة الى مستوى الموارد المتاحة ، والثانية : ان القروض من البنوك التجارية الدولية و غيرها من المقترضين قد اتسعت بمعدل بالغ السرعة . ويمكن ارجاع بعض الأسباب الداخلية لأزمة الدين الى :

أولا : تزايد عجز المالية العامة الذى عانته معظم بلدان أمريكا اللاتينية خلال الفترة ١٩٨٥ - ١٩٨٨ حيث ارتفع العجز خلال هذه الفترة الى أكثر من الضعف فى البلدان المدينة الرئيسية الثلاثة - البرازيل ، المكسيك والأرجنتين .

ثانيا : السياسات النقدية التوسعية التى استخدمتها لتمويلها . والعوامل الخارجية الكامنة خلف أزمة الدين فى أمريكا اللاتينية جعلها تنقسم الى ثلاث مجموعات ، تتضمن الزيادة فى أسعار الفائدة فى الأسواق المالية الدولية، والكساد العالمى ، ومصاعب وتوسيع أسواق التصدير ، بالاضافة الى عوامل ذات طبيعة أكثر دواما وأهمها انخفاض شروط التبادل التجارى السنوى الذى عانته معظم بلدان أمريكا اللاتينية . وتتألف المجموعة الثالثة من تدفقات التمويل الخارجى وخاصة من البنوك التجارية بأسعار فائدة متغيرة .

جدول رقم (٤)  
الديون الخارجية للدول الرئيسية المقرضة في أمريكا اللاتينية  
والديون من المصادر الخاصة والديون بقيادة عاتمة كنسبة من الديون طويلة الأجل

١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢/٨٠	١٩٧٢/٧٠	
١٠٤,٦٥	١٠٤,٣٤	١٠٠,٤٨	١٠١,٨٠	٩١,٩١٣	٦٥	٥٢	البرازيل : إجمالي الديون الخارجية ( بليون دولار ) الديون من المصادر الخاصة كنسبة من الديون طويلة الأجل (%) الديون بقيادة عاتمة كنسبة من الديون طويلة الأجل (%) المكسيك :
٨٧,١٣	٨٨,٦٨	٨٨,٨٨	٩٥,٩٠	٨٧,٦٣	٦٦,٩		إجمالي الديون الخارجية ( بليون دولار ) الديون من المصادر الخاصة كنسبة من الديون طويلة الأجل (%) الديون بقيادة عاتمة كنسبة من الديون طويلة الأجل (%) الأرجنتين :
٥٣,٨٩	٥٢,٤٩	٥٠,٠	٤٨,٠	٤٤,٠	٦٨,٣	٦٥,٥	إجمالي الديون الخارجية ( بليون دولار ) الديون من المصادر الخاصة كنسبة من الديون طويلة الأجل (%) الديون بقيادة عاتمة كنسبة من الديون طويلة الأجل (%) فنزويلا :
٢٥,٥٨	٢٤,٥٦	٢٣,٦٦	٢٤,٠		٧٣,٢	٤٥,٥	إجمالي الديون الخارجية ( بليون دولار ) الديون من المصادر الخاصة كنسبة من الديون طويلة الأجل (%) الديون بقيادة عاتمة كنسبة من الديون طويلة الأجل (%) المصدر :

( Cline, 1985 : 33 )  
( World Band, World Development Report, 1988 : 194 )



ولو نظرنا الى جذور أزمة الديون الخارجية فى أمريكا اللاتينية ، لوجدنا أنه كان هناك فى الماضى اهتمام كبير بتراكم رأس المال المحرك للنمو على حساب الاهتمام بقضية الكفاءة . ومع مرور الزمن وخاصة فى السبعينات انخفضت انتاجية رأس المال نتيجة للتشوهات فى الأسعار النسبية ، بالإضافة الى ذلك وفرة الائتمان الدولى الذى كانت تفرضه البنوك غالبا على المقترضين . بالإضافة الى ذلك ، وسعت حكومات معظم دول أمريكا اللاتينية دورها فى معظم جوانب الحياة الاقتصادية ، وفى بيرو مثلا ارتفعت نسبة المصروفات العامة من الناتج المحلى الاجمالى من ٢٤٪ عام ١٩٨٢ كما ارتفعت فى المكسيك لنفس الفترة من ٢٢٪ الى ٤٦٪ كما بلغت المصروفات العامة فى الأرجنتين و فنزويلا بحلول عام ١٩٨٠ أكثر من نصف الناتج المحلى الاجمالي .

ومن أسباب الأزمة أيضا أن التصنيع فى دول أمريكا اللاتينية لم يكن كفؤا ، حيث أدت عملية احلال الواردات والقيود على المنافسة الأجنبية الى خلق هياكل جامدة مرتفعة التكلفة غير قادرة على النمو . ناهيك عن أن أى تصنيع للتوسع فى الطلب المحلى يتناقض مع الاقتراض الخارجى ، لأنها لا تولد العملات الأجنبية لخدمة الدين كما هو الحال من خلال التصدير . بالرغم من أن القروض من البنوك التجارية الدولية التى غالبا ما تؤخذ بأسعار فائدة متغيرة قد ساعدت الى حد ما على زيادة الطاقات الانتاجية ، الا انها فى نفس الوقت قد ساهمت فى تأجيل التكيف مع الظروف الاقتصادية المتغيرة . فعندما كان الائتمان ميسورا فى السبعينات كان من السهل لدول أمريكا اللاتينية الحصول على قروض خارجية صاحبته مخاطر من خلال أسعار فائدة متغيرة و شروط تعسفية للحفاظ على سلامة البنوك التجارية المالية ، دون أن يكون هناك تدابير تتناسب مع ظروف

البلدان المدينة التي هي بأمر الحاجة الى الوقت اللازم لاجراء تصحيحات أساسية  
فى المؤسسات و السياسات القائمة .

٢/٢/٢ أفريقيا :

تزايدت الديون الخارجية للدول الأفريقية فى الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٣  
بمعدل سنوى مقداره ٢٥٪ حيث ارتفعت من ٩,١ بليون دولار عام ١٩٧٠ الى  
٢٧,٨ بليون دولار عام ١٩٧٥ ثم الى ٩٦,٦ بليون دولار عام ١٩٨٣ منها ٤٤٪  
من مصادر خاصة ( 9, p. 145-146 ) . ولقد ازداد حجم ديون الدول الأفريقية  
لتصل الى حوالى ٢٣٣,٤ بليون دولار عام ١٩٩٠ ( 5, p. 173 ) . وقد بلغ معدل  
زيادة الديون الأفريقية من المصادر الخاصة حوالى ٢١,٣ سنويا خلال الفترة  
١٩٧٢ - ١٩٨٢ بينما بلغ معدل زيادتها من المصادر الرسمية حوالى ١٧,٧  
سنويا خلال الفترة نفسها ( 9, p. 147 )

وقد ترافق ذلك انخفاض فى معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى للدول  
الأفريقية حيث انخفض بمعدل قدره ٤٨٪ سنويا خلال الفترة ١٩٧١ - ١٩٧٦  
و ٤٪ عامن ١٩٨٠ و ٣,٢٪ عام ١٩٨٥ وقد اتبعت معظم الدول الأفريقية سياسة  
مالية توسعية أدت الى عجز فى الميزانية العامة لهذه الدول بلغ حوالى ١٠٪ من  
الناتج المحلى الاجمالى لعام ١٩٨٥ مقارنة ب ٤٪ فى أوائل السبعينات . وقد تم  
تمويل هذا العجز الواضح فى الميزانية العامة من خلال قروض من الجهاز  
المصرفى خاصة البنوك المركزية ، مما أدى الى زيادة فى عرض النقود ( سياسة  
نقدية توسعية ) أدت فى النهاية الى ضغوط على ميزان المدفوعات فى هذه الدول.  
وتعتبر نيجيريا من أكثر الدول الأفريقية معاناة من أزمة الديون الخارجية،  
حيث بلغ حجم ديونها الخارجية لعام ١٩٨٦ حوالى ٢٦,٦٥ بليون دولار  
( 3, p. 190 ) منها ٤٠,١٪ من مصادر رسمية ، بينما بلغ حجم القروض بفائدة

متغيرة حوالى ٥٣,٤٪ من اجمالى القروض طويلة الأجل ( 10, p. 194 ) كما بلغ حجم ديون السودان الخارجية حوالى ١٢,١ بليون دولار عام ١٩٨٦ ( 3, p. 190 ) منها ١٩,٩٪ فقط من مصادر خاصة ، بينما شكلت القروض بفائدة متغيرة ٢٢,٩٪ من اجمالى القروض طويلة الأجل ( 10, p. 194 )

### (٣) مؤشرات عبء الديون الخارجية فى الدول النامية

١/٣ المؤشرات الثلاثة لأعباء الديون الخارجيه فى الدول الناميه :  
هناك ثلاثة مؤشرات تستخدم لمعرفة القيمة الحقيقية للدين ومدفوعات خدمته و هى :

الأول : نسبة الدين الى حجم صادرات السلع والخدمات ( الدين / الصادرات ) ، حيث تستعمل حصيلة الصادرات كمؤشر لقياس حجم الديون الخارجية والقدرة على خدمتها .

الثانى : نسبة الديون الخارجية الى الناتج المحلى الاجمالى ، ( الدين / الناتج المحلى الاجمالى ) .

الثالث : نسبة خدمة الدين ( مدفوعات الفوائد + الأقساط ) الى صادرات السلع والخدمات .

١/١/٣ نسبة الدين الى صادرات السلع والخدمات والناتج المحلى الاجمالى :  
باستخدام معيار الأرصدة القائمة غير المسددة بالنسبة الى حصيلة الصادرات السلع والخدمات نجد أن هذا المعدل قد ارتفع فى الدول النامية من ٤٨٪ عام ١٩٦٠ الى ١٣٢٪ عام ١٩٧١ ثم انخفض الى ٤٨٪ عام ١٩٧٤ نتيجة

لارتفاع حجم صادرات هذه الدول خلال الفترة ١٩٧٢ - ١٩٧٤ ، ( 7, p. 107 ) ، واستمرت هذه النسبة بالانخفاض لغاية عام ١٩٨٠ نتيجة لارتفاع صادرات الدول النامية حيث زادت هذه الصادرات بمعدل ٢٠٪ سنويا خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٨٠، ثم ارتفعت هذه النسبة لتصل الى ١٣٢,٩ عام ١٩٨٤ ثم الى ١٥٦,٦ عام ١٩٨٧ والى ١٢٤٪ عام ١٩٩٠ جدول رقم ( ٣ ) . وقد أدت الزيادة الخارجية للدول النامية الى ارتفاع نسبتها من الناتج المحلى الاجمالى ، حيث تطورت من ١٥,٨٪ عام ١٩٧٠ الى حوالى ٣٤٪ عام ١٩٨٤ ، ثم انخفضت لتصل الى ٣٠,٤٪ عام ١٩٩٠ جدول رقم ( ٣ ) .

ولاشك أن ارتفاع هذه النسبة يعبر عن مدى اعتماد الدول النامية على التمويل الخارجى فى علاج مشاكلها الاقتصادية . لهذا أصبحت هذه الدول مضطرة أن تحول وبشكل منتظم أجزاء كبيرة من ناتجها القومى للدول المقترضة وفاء لالتزاماتها الخارجية ، مما يؤدى الى زيادة نصيب الأجانب فى الناتج المحلى لهذه الدول .

### ٢/١/٣ معدل خدمة الديون :

يعتبر معدل خدمة الدين الخارجى الى الصادرات مؤشرا آخر على عبء مديونية الدول النامية ، حيث يزيد عبء هذه الديون الخارجية كلما ارتفع هذا المعدل . والمقصود بمعدل خدمة الدين هو :

مجموع الفوائد + مجموع أقساط الدين

### الصادرات السلعية والخدمات

ولقد زاد معدل خدمة الدين الى صادرات من ١٣,٢٪ عام ١٩٨٠ الى

٢١,٩٪ عام ١٩٨٦ ثم بدأ بالاستقرار خلال الفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ جدول رقم

(٥) ، وذلك نتيجة لانخفاض أسعار الفائدة حيث انخفضت أسعار الفائدة على الائتمان المصرفي للدول النامية بحوالى ٢٪ خلال الفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٧ مقارنة بسنة ١٩٨٣ .

هذا ولا بد من الإشارة هنا الى أن معدل خدمة الدين قد لا يعتبر مؤشرا جيدا للعبء الحقيقي للديون الخارجية للدول النامية ، إذ أنه قد يصلح كمؤشر بسيط في المدى القصير حيث يقيس مدى ما تستتزمه مدفوعات خدمة الديون ( الفائدة + أقساط تسديد الدين ) في سنة معينة من حصيللة النقد الأجنبي الذى تأتى به الصادرات من السلع والخدمات فى تلك السنة ، لهذا كلما زادت نسبة ما تمتصه خدمات الديون الخارجية من حصيللة الصادرات ، كلما زاد عبء الديون الخارجية والعكس صحيح . بمعنى آخر فإن هذا المؤشر يصور مشكلة عبء الديون الخارجية على انها انعكاس لمشكلة السيولة الدولية ، بينما الصحيح هو أن عبء الديون الخارجية والتمويل الخارجى لا يرتبط بمشكلة السيولة الدولية فحسب، وإنما يرتبط بكثير من المتغيرات والعوامل التى تؤثر فى طاقة البلد المدين على خدمة مدفوعاته الخارجية ( 11, p. 355 )

ولاشك أن خدمة الديون الخارجية تستنزف جزءا هاما من حصيللة صادرات الدول النامية والذى يدفع على شكل أقساط فوائد على هذه الديون ، حيث أن حصيللة الصادرات تؤثر وبشكل رئيسى على قدرة الدولة النامية على الاستيراد. فكلما تزايد حجم المبالغ المخصصة لخدمة أعباء الديون الخارجية ، كلما انخفضت موارد الدولة المتاحة من النقد الاجنبى لتمويل وارداتها . ولقد ارتفعت نسبة خدمة الديون الخارجية الى الواردات فى الدول النامية من ٢١,٨٪ عام ١٩٨١ الى ٣٠,٦٪ عام ١٩٨٦ ، إلا أن هذه النسبة قد انخفضت الى ٢١,٥٪ فى عام ١٩٨٩ ثم الى ٢٠,٩٪ لعام ١٩٨٩ و ٢٠,٩٪ عام ١٩٩٠ فى حالة عدم تخصيص هذه المبالغ لخدمة أعباء الديون الخارجية .

ولو قارنا بين معدل زيادة خدمة الديون الخارجية وكل من معدل نمو  
حصيلة الصادرات والنتاج المحلى الاجمالي فى الدول النامية ، لوجدنا أن معدل  
نمو خدمة الديون بلغ ١٠,٣ ٪ عام ١٩٨٢ مقارنة بـ ٦,٦ ٪ للصادرات و ٢,٢ ٪  
للنتاج المحلى الاجمالي . كما بلغ معدل زيادة خدمة الدين ٦,٦ ٪ سنويا عام  
١٩٨٩ مقارنة بـ ٥,٥ ٪ للصادرات و ٣,٣ ٪ للنتاج المحلى الاجمالي  
( 1, p. 130, 150, 186 ) ويعنى ذلك أن مدفوعات الفوائد والاقساط تزداد بوتيرة  
أعلى من حصيلة الصادرات من النقد الاجنبى .

جدول رقم (٥)

نسبة معدل خدمة الديون ( فائدة + أقساط ) إلى صادرات السلع والخدمات وإلى الواردات نسبية الفائدة إلى صادرات السلع والخدمات في الدول النامية (%)

1991	1990	1989	1988	1987	1986	1985	1984	1983	1982	1981	1980	
												نسبة معدل خدمة الديون إلى صادرات السلع والخدمات (%)
10,4	10,9	17,1	19,0	19,1	21,9	20,3	19,2	17,8	18,9	10,6	13,2	الدول النامية
19,6	19,0	23,0	17,9	17,1	18,3	14,4	12,6	9,0	8,3	6,3	0	المصدرة للنفط
14,2	14,8	13,9	9,6	19,6	22,8	22,0	22	21,8	20	23,1	19,3	غير النفطية
												نسبة معدل خدمة الديون إلى الواردات (%)
20,0	20,9	21,0	26,0	28,0	30,6	29,6	27,9	24,8	20,9	21,8		الدول النامية
11,4	11,0	12,7	9,0	8,9	9,8	8,1	6,8	0,0	4,8	3,8	3	المصدرة للنفط
7,2	7,9	6,8	10,3	9,4	12,1	13,3	13,0	13,3	14,0	12,1	9,3	غير النفطية

المصدر :

( IMF, World Economic Outlook, 1988 : 182-183 )

( IMF, World Economic Outlook, 1990 : 192-193 )

( IMF, World Economic Outlook, 1979 : 160-161, 194 )

(\*) تم حساب نسبة معدل خدمة الدين إلى الواردات من :

والآن بعد أن قمنا بعرض مشكلة عبء الديون الخارجية في الدول النامية، نستطيع أن ننظر إليها بشكل أكثر خصوصية ، من خلال مقارنة عبء الديون الخارجية في أمريكا اللاتينية وأفريقيا ، حيث تشكل ديون تلك المناطق خاصة أمريكا اللاتينية نسبة كبيرة من اجمالي ديون الدول النامية الخارجية .

### ٣/٤ مؤشرات عبء الديون الخارجية لدول أمريكا اللاتينية و أفريقيا

١/٢/٣ أمريكا اللاتينية :

١/١/٢/٣ نسبة الديون الخارجية إلى صادرات السلع والخدمات والنتائج المحلي الاجمالي :

على الرغم من عدم وجود معيار واحد نقيس به عبء الديون الخارجية من حيث اذا كان مستوى المديونية يعتبر معقولا أم لا ، الا انه يبدو واضحا أن دول أمريكا اللاتينية تواجه أزمة مديونية حادة بغض النظر عن طبيعة المؤشر المستخدم . وعلى سبيل المثال فقد كانت نسبة مجموع الدين الخارجى الى صادرات السلع والخدمات فى عام ١٩٧٧ تعادل ٨٩٪ ارتفعت بعدها هذه النسبة لتصل الى ٣٣١,٩٪ عام ١٩٨٧ ثم انخفضت الى ٢٦٤,٤٪ عام ١٩٩٠ ، كما فى جدول رقم ( ٦ ) . يبقى أن نشير الى أن نسبة الدين الى الصادرات قد تعجز عن رؤية الانخفاض فى سعر الدين فقد بلغ متوسط تكلفة القروض المصرفية لدول أمريكا اللاتينية ١٧٪ عام ١٩٨٢ ، لكنه لم يبلغ سوى ٧,٥٪ عام ١٩٨٧ ( ١٠ ، p. ١٢ ) .

وفي نفس الوقت وصلت نسبة الديون الخارجية في أمريكا اللاتينية إلى ٢٣,٦٪ من الناتج المحلي الاجمالي عام ١٩٧٧م ارتفعت بعدها إلى ٤٦,٣٪ عام ١٩٨٣م واستقرت على هذه النسبة إلى حد ما حتى عام ١٩٨٨م ثم بدأت في



الانخفاض لتصل إلى ٣٢,٩% في عام ١٩٩٠ ، جدول رقم (٦) . ويعبر ارتفاع هذه النسبة ، كما ذكرنا من قبل ، عن مدى تزايد اعتماد أمريكا اللاتينية على التمويل الخارجي في علاج بعض مشاكلها الاقتصادية ، ويعني ذلك أن دول أمريكا اللاتينية أصبحت تحول جزءا كبيرا من ناتجها المحلي للدول والبنوك المصرفية وفاء لالتزاماتها الخارجية .

٢/١/٢/٣ معدل خدمة الديون :

قد يقال أن القضية ليست في حجم الدين - سواء بحجمها المطلق ، أو بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي أو الصادرات - وانما هي القدرة على خدمة ذلك الدين . ويعني ذلك المقارنة بين التزامات خدمة الدين ( سداد أصل الدين والفائدة ) من جهة ، وصادرات السلع والخدمات من جهة أخرى ، ولن تكون الصورة هنا أكثر بريقا . حيث احتاجت أمريكا اللاتينية عام ١٩٧٧م إلى ٣٤% من صادرات سلعها وخدماتها لخدمة دينها الخارجي ، وارتفعت هذه النسبة إلى ٥٤% عام ١٩٨٢م الا انها عادت وانخفضت في عام ١٩٨٩ و ١٩٩٠م لتصل إلى ٣٧,٨% و ٣٥,٢% على الترتيب ، جدول رقم (٧) . وتفوق هذه النسب النسبة المتعارف عليها بانها لا تشكل خطورة كبيرة على قدرة الدول المدينة على سداد التزاماتها وهي نسبة ٢٠% . وهذا يعني أن مدفوعات خدمة الديون تستنزف أكثر من ثلث حصيلة صادرات دول أمريكا اللاتينية . وبما انه لا يمكن لبلدان أمريكا اللاتينية أن توقف وارداتها أو تخفضها إلى أدنى من المستوى الضروري للتشغيل الفعال لاقتصاداتها ، فان نسب خدمة الدين تفسر صعوبة الوضع في عام ١٩٨٢م رغم تحسنه بعض الشيء في السنوات الأخيرة .

جدول رقم (٦)  
نسبة الديون الخارجية إلى صادرات السلع والخدمات والنتائج المحلي الإجمالي  
في دول أمريكا اللاتينية والدول الأفريقية (%)

	٩٠	٨٩	٨٨	٨٧	٨٦	٨٥	٨٤	٨٣	٨١	٨١	٨٠	٧٩	٧٨	١٩٧٧	
															(١) نسبة الديون الخارجية إلى صادرات السلع والخدمات:
٥٠.٣	٢١٤,٤	٢٧١,٦	١,٢٩٢	٢٣١,٩	٣٥٠,٢	٢٩٥,٧	٢٧٣,٢	٢٨٩,٨	٢٧١,١	٢١٣	١٤٤	٢٠٣	٢١٨	١٨٩	أ - في أمريكا اللاتينية .
٢٢٦,٧	٢٢٧,٨	٢٢٦	٢٢٧,٧	٢٣٩,٧	٢٣٧	١٩٠,٥	١٧١,٤	١٧٢	١٥٥,٧	١١٩,٨	٩٢,٥				ب - في أفريقيا
٣٢,٩	٣٥	٣٦,٧	٣٨,٧	٤٥,٥	٤٥,٧	٤٥,٤	٤٦,١	٤٦,٣	٤٣,٥	٣٢,٣	٣٠,٢	٢٨,٥	٢٦,٥	٢٣,٦	(١) نسبة الديون الخارجية إلى النتائج المحلي الإجمالي:
٤٧,٤	٤٨,٨	٤٩,٧	٤٧,٦	٤٨,٣	٤٨,٦	٤٥,٦	٣٩,٤	٣٨,٩	٣٧,٥	٣١,٧	٢٨,٣				أ - في أمريكا اللاتينية .
															ب - في أفريقيا

المصدر :

- ( Taylor, 1985 : 147 -  
( IMF , World Economic Outlook, 1988 : 180-181 )  
( IMF , World Economic Outlook, 1988 : 190-191 )

جدول رقم (٧)  
نسبة خدمة الدين ( فائدة + أقساط ) إلى الواردات وإلى صادرات السلع والخدمات  
ونسبة مدفوعات الفائدة إلى صادرات السلع والخدمات  
في أمريكا اللاتينية وإفريقيا (%)

	1991	1990	1989	1988	1987	1986	1985	1984	1983	1982	1981	
(١) نسبة خدمة الدين إلى الواردات (%)												
أمريكا اللاتينية	٣٤,٨	٣٧,٣	٤٠,٨	٥١,٩	٥١,٥	٧٣,٥	٦٧,٧	٦٦,٩	٦٨,٧	٦٤,٥	٤٢,١	
إفريقيا	٣٩,٢	٤٤,٥	٤٠,٣	٤٧,٠	٤٤,٥	٥٣,٩	٥٤,٤	٤٤,٥	٣٦,٦	٢٩,٤	٢٠,٦	
نسبة خدمة الدين إلى صادرات السلع والخدمات (%)												
أمريكا اللاتينية	٣٦,١	٣٥,٢	٣٥,١	٤١,٦	٣٧,٠	٤٧,٢	٤٢,١	٤٢,٧	٤٣,٣	٥٤,٠	٤٣,٩	
إفريقيا	٢٩,٠	٣٠,٧	٢٦,٨	٢٨,٨	٢٥,٤	٢٩,١	٢٩,١	٢٦,٦	٢٢,٩	٢١,١	١٧,٠	
نسبة خدمة الفائدة إلى صادرات السلع والخدمات (%)												
أمريكا اللاتينية	٢١,٩	٢٤,٥	١٩,٩	٢٥,٦	٢٢,٢	٢٩,٧	٣٠,٠	٣٠,٥	٣٠,٩	٣٢,٩	٢٤,٥	
إفريقيا	١٣,٧	١٣,٥	١٢,٤	١١,٥	١١,٥	١٢,٤	١٢,٧	١١,٦	٩,٩	٩,٧	٧,٥	

المصدر :

( IMF, World Economic Outlook, 1989 : 194-195 )  
( IMF, World Economic Outlook, 1990 : 192-193 )

( IMF, World Economic Outlook, 1989 : 162-163, 186 )  
( IMF, World Economic Outlook, 1990 : 160-161, 184 )

(٢) تم حساب نسبة خدمة الدين إلى الواردات من :

ولو نظرنا إلى نسبة مدفوعات الفائدة إلى صادرات السلع والخدمات ، نجد أن أمريكا اللاتينية قد خفضت من نسبة مدفوعات الفائدة إلى الصادرات من ٥٧٪ في عام ١٩٧٧م إلى ٢٩,٧ في عام ١٩٨٦م ، ثم إلى ٢٤,٥٪ عام ١٩٩٠ ، جدول رقم (٧) . كما خفضتها البرازيل من ٥٧٪ إلى ٣٤٪ والمسكيك من ٤١٪ إلى ٢٩٪ في كل من ١٩٧٧ و ١٩٨٦م على الترتيب ( 10 , p. 12 ) .

أما معدل خدمة الديون إلى الواردات ، والذي يعكس أثر خدمة الديون على قدرة دول أمريكا اللاتينية على الاستيراد ، فقد كان مرتفعا خلال الثمانينات ، حيث زاد من ٤٢,١٪ عام ١٩٧٧م ليصل إلى ٧٣,٥٪ عام ١٩٨٦م ، الا انه انخفض إلى ٣٧,٠٪ عام ١٩٩٠م جدول رقم (٧) . وهذا يعني أن قدرة دول أمريكا اللاتينية على الاستيراد كان من الممكن أن تزيد بنسبة ٣٧,٠٪ عام ١٩٩٠م في حالة عدم تخصيص هذه المبالغ لخدمة أعباء ديونها .

هذا وقد كان معدل زيادة خدمة الديون في معظم السنوات أعلى من معدل نمو حصيللة الصادرات والنتائج المحلي الاجمالي ، حيث بلغت نسبة زيادة خدمة الديون ٢٣٪ سنويا عام ١٩٨٢م مقابل معدل نمو سنوي للصادرات والنتائج المحلي الاجمالي لنفس السنة يقدر بـ ٢,١٪ و ٠,٨٪ ( 1 , p. 150, 186 ) . وبالرغم من انخفاض معدل نمو خدمة الدين في عام ١٩٨٨م ليصل إلى ١٢,٤٪ ، الا أن هذا المعدل لا يزال أعلى بكثير من معدل نمو كل من الصادرات والنتائج المحلي الاجمالي .

٢/٢/٣ افريقيا :

١/٢/٢/٣ نسبة الديون الخارجية إلى صادرات السلع والخدمات والنتائج المحلي

الاجمالي :

لاشك أن حجم أزمة الديون الخارجية في افريقيا يمكن رؤيته من خلال

عبء هذه الديون ، فلو نظرنا الى نسبة الديون الخارجية الى اجمالي صادرات السلع والخدمات ، لوجدنا انها ارتفعت من ٩٢,٥ ٪ عام ١٩٨٠م الى ٢٣٩,٧ ٪ عام ١٩٨٧م ثم انخفضت الى ٢٢٧,٨ ٪ عام ١٩٩٠ ، جدول رقم (٦) . وبالرغم من أن هذه النسبة أقل منها في امريكا اللاتينية ، إلا أن الديون الخارجية لازالت تشكل جزءا كبيرا من حجم صادرات الدول الافريقية . ففي نهاية عام ١٩٨٥م كانت نسبة الديون الخارجية الى الصادرات من السلع والخدمات في ٢١ بلدا افريقيا جنوب الصحراء يتجاوز الـ ٣٠٠ ٪ لديون خارجية قدرها ٣٥ بليون دولار، كما بلغ متوسط دينها منسوبا الى صادرات السلع والخدمات ٤٧١ ٪ ( 11 p. 12 ) . وبعكس الوضع في امريكا اللاتينية لم تستطع كثير من الدول الافريقية تخفيض نسب الدين الى الصادرات بتحقيق فوائد تجارية ، بل عانت موازينها التجارية عجزا كبيرا بلغ ٤,٤ ٪ بليون دولار أي ما يعادل ٦٠ ٪ من صادراتها من السلع والخدمات . فضلا عن ذلك فان افريقيا تدفع سعرا للفائدة على ديونها يبلغ ٦ ٪ ( 11 p. 12 ) ، وهو سعر مرتفع بالنسبة لبلدان فقيرة تحتاج الى قدر كبير من المساعدات .

٢/٢/٢/٣ معدل خدمة الديون :

لو نظرنا الى معدل خدمة الديون والذي شكل حوالي ٦ ٪ من صادرات السلع والخدمات عام ١٩٨٠م ، لوجدنا انه ارتفع ليصل الى ٢١,٢ ٪ عام ١٩٨٢م ثم الى ٣٠,٧ ٪ عام ١٩٩٠م ، جدول رقم (٧) . ولاشك أن زيادة أعباء خدمة الديون الخارجية قد تؤدي الى ازمة في تأمين النقد الاجنبي للدول الافريقية المدينة. فمع زيادة عبء الدين باسرع من نمو حصيللة الصادرات ، كان من الطبيعي أن يرتفع معدل خدمة الدين مقاسا بنسبة مدفوعات الأقساط والفوائد الى حصيللة الصادرات . ودلالة ارتفاع هذا المعدل هو ان تلك الدول اصبحت

تخصص الجزء الاكبر من دخولها بالنقد الاجنبي المتأتي من حصيلة الصادرات لدفع أعباء تلك الديون . وما يتبقى بعد ذلك سوف لن يكون كافيا لتمويل وارداتها الضرورية ، وبمعنى آخر فان القدرة الذاتية لهذه الدول على الاستيراد قد تدهورت بشكل واضح . ففي عام ١٩٧٠م شكلت مدفوعات الفوائد حوالي ١٪ من اجمالي صادرات السلع والخدمات ، الا أنها ارتفعت لتصل الى ٥,٨٪ عام ١٩٨٠ . ثم الى ١٣,٥٪ عام ١٩٩٠م ، جدول رقم (٧) . وتعود هذه الزيادة الى ارتفاع اجمالي الديون الخارجية من جهة ، والى التغيير في هيكلها من جهة اخرى من خلال زيادة نسبة الديون من المصادر الخاصة من اجمالي الديون الخارجية . وتجدر الاشارة هنا الى ان هذه القروض قد ساعدت الدول الافريقية بشكل أو بآخر على زيادة حجم صادراتها من السلع والخدمات . ويعني ذلك انه لولا هذه القروض لما بلغ حجم صادرات هذه الدول ما بلغه . فقد زاد حجم صادرات الدول الافريقية من ٧٦,٦ بليون دولار عام ١٩٨٣م الى حوالي ٩٠,٤ بليون دولار عام ١٩٩٠ ( 5, p. 160 ) .

كما ارتفعت نسبة خدمة الديون الى واردات السلع والخدمات في افريقيا من ٢٠,٦٪ في عام ١٩٨١م الى ٤٧٪ لعام ١٩٨٨م ، ثم انخفضت الى ٤٤,٥٪ في عام ١٩٩٠ ، جدول رقم (٧) . وتعتبر هذه النسبة مرتفعة مما يعني انه كان من الممكن ان تزيد قدرة الدول الافريقية على الاستيراد بـ ٤٤,٥٪ عام ١٩٩٠م، في حالة عدم تخصيص هذه المبالغ لخدمة أعباء الديون الخارجية .

لقد زاد معدل نمو خدمة الديون الخارجية عن معدل نمو كل من حصيلة الصادرات ومعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في الدول الافريقية حيث بلغ معدل نمو خدمة الديون ٢٤,٧٪ سنويا مقابل ٥٪ للصادرات و ٢,٥٪ للناتج المحلي الاجمالي لعام ١٩٨٢م ( 1, p. 130, 150, 186 ) . ورغم انخفاض معدل نمو خدمة

الديون الخارجية لعام ١٩٨٩م الا ان هذا لا يزال أعلى من معدل نمو كل من الصادرات والنتاج المحلي الاجمالي .

ان انخفاض قدرة الدول الافريقية عن خدمة ديونها الخارجية نتجت عن مجموعة من العوامل أهمها :

(١) الانخفاض الحاد في أسعار صادرات الدول الافريقية السلعية خلال السبعينات ومنتصف الثمانينات مما أدى الى انخفاض عائد الصادرات وبالتالي انخفاض القدرة الشرائية لهذه الدول ، وقد انخفضت عائدات النقد الاجنبي من تصدير السلع الزراعية حوالي ٣١٤٦ مليون دولار خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٣ نتيجة لانخفاض اسعار هذه السلع خلال الفترة المذكورة ، كذلك انخفض عائد النقد الاجنبي من صادرات السلع الأولية حوالي ٤٠٦٥ مليون دولار خلال الفترة نفسها ( 9, p. 153 ) . ولقد صاحب هذا الانخفاض في اسعار صادرات السلع الزراعية والمواد الأولية ارتفاع ملحوظ في اسعار النفط والواردات من السلع الصناعية ، مما أدى في النهاية الى انخفاض القدرة الشرائية للدول الافريقية . ولقد تسبب النقص في حصيله صادرات الدول الافريقية من النقد الاجنبي في تعميق العجز في الميزان التجاري للدول الافريقية جنوبي الصحراء ، حيث وصل الى ١١,٨ بليون دولار في عام ١٩٨٠م ، الا انه انخفض الى ٦,٤ بليون دولار في عام ١٩٨٤م ثم عاد وارتفع الى ١١,٢ بليون دولار عام ١٩٨٧ ( 3, p. 186 ) .

(٢) الارتفاع الواضح في أسعار الفائدة الاسمية على القروض خلال فترة السبعينات وبداية الثمانينات ، الذي أدى بدوره الى ارتفاع اسعار الفائدة الحقيقية التي تضع في الاعتبار معدل التغير في اسعار الصادرات ، ( 9, p. 154 ) . اضافة الى ذلك فان التغير في هيكل القروض الذي تمت

الإشارة إليه سابقا ، فقد أدى الى صعوبة في الحصول على قروض ذات فترات سماح غير قصيرة واستحقاق دين غير سريع . حيث انخفضت فترة استحقاق الدين من ٢٥,٣ عام ١٩٧٠م الى ١٥,٩ عام ١٩٨٢م ، بينما انخفض معدل فترة السماح من ٦ سنوات عام ١٩٧٠م الى ٤,٣ عام ١٩٨٢م ( 9, p. 154 ) .

(٣) التقلبات الواضحة والحادة في أسعار الصرف للعملات الرئيسية .

(٤) انخفاض معدلات التجارة الدولية بالإضافة الى انخفاض معدلات النمو في الدول الصناعية في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات ، وبالتالي قلة الطلب على المواد الأولية . ونظرا لكون ٧٠٪ من تجارة افريقيا الخارجية تتم مع الدول الصناعية ، فان انخفاض مستوى النشاط الاقتصادي في الدول الصناعية سوف يؤثر بالتأكيد على اقتصاديات الدول الافريقية من خلال تأثيرها على التجارة الخارجية التي تشكل حوالي ٣٠٪ من الناتج المحلي الاجمالي لهذه الدول . وهنا يصح قول الاقتصادي الفرنسي بيير جالييه : " اذا اصيبت اقتصاديات البلدان المتطورة بالزكام اصيبت اقتصاديات البلدان النامية التابعة لها بالعدوى بذات الرئة " .

#### (٤) كيفية الخروج من أزمة الديون الخارجية

لاشك أن القضايا المتعلقة بأزمة الديون الخارجية للدول النامية أثارت اهتماما واسعا في الأونة الأخيرة ، سواء كان ذلك على الصعيد المحلي أو العالمي . ذلك أن الأزمة وان كانت تخص في المقام الأول مجموعة الدول النامية ، الا أنها تمثل في نفس الوقت قضية عالمية نتيجة للدور الذي يلعبه الوضع الراهن



للعلاقات الدولية في ايجاد هذه الازمة . لهذا فان الحل الناجع لا يتطلب فقط مجرد خلق ظروف مناسبة في الدول النامية ، وانما ايضا في الاقتصاد العالمي ككل .

هذا ويجب أن نأخذ بعين الاعتبار بأن علاج أزمة الديون الخارجية هي عملية صعبة جدا وتحتاج لفترة زمنية طويلة ، تتضافر فيها الجهود والسياسات الدولية والمحلية ، مع التأكيد على أن المهمة الأساسية في هذا الطريق تقع على عاتق الدول النامية نفسها . وهذا يعني أن أي علاج لأزمة الديون الخارجية يجب ان يكون له بعد دولي وآخر محلي يمكن استعراضهما فيمايلي :

#### ١/٤ الدور الدولي في علاج أزمة الديون الخارجية للدول النامية :

رغم الاعتقاد بأن علاج مشكلة الديون الخارجية يجب أن ينبع من رفع القدرة الذاتية للبلاد النامية ، الا ان التعاون الدولي يبقى أمرا هاما في هذا المضمار ، حيث لم يعد مقبولا ان تنحصر الجهود الدولية في وضع قواعد ومبادئ عامة فقط يتفق عليها في اطار المنظمات الدولية . وانما لابد من ترجمة هذه الجهود في شكل سياسات فعالة تؤدي الى نتائج ايجابية وواضحة . وتعتمد فاعلية الجهود الدولية في علاج أزمة الديون الخارجية للدول النامية على عاملين رئيسيين :

الأول : قدرة هذه الجهود على زيادة موارد العالم الثالث من العملات الاجنبية .  
الثاني : مدى قدرتها على تخفيض عبء الديون الخارجية ( مدفوعات الفوائد + الأقساط ) عن كاهل الدول النامية .

#### ١/١/٤ زيادة قدرة الدول النامية من العملات الأجنبية :

ان الخروج من أزمة الديون الخارجية للدول النامية يتطلب زيادة موارد النقد الأجنبي لهذه الدول ، حتى تستطيع التوفيق بين الوفاء بأعباء خدمة ديونها الخارجية من جهة ، والاستمرار في تمويل الواردات المطلوبة من جهة أخرى .

ويمكن زيادة موارد البلاد النامية من النقد الأجنبي من خلال :

(١) العمل على زيادة حصيلة الصادرات من المواد الأولية والسلع المصنعة ، وتمكينها من النفاذ الى الأسواق الخارجية .

(٢) العمل على زيادة الموارد المالية التي يقدمها لها الاقتصاد العالمي على شكل قروض ومساعدات ومنح .

١/١/١/٤ زيادة حصيلة الصادرات :

ان صادرات الدول النامية من المواد الأولية تشكل الجزء الرئيسي من اجمالي صادرات هذه الدول ، حيث شكلت حوالي ٨٠٪ من اجمالي الصادرات عام ١٩٨٠م ( 13, p. 41 ) . واذا ما استثنينا الدول المصدرة للنفط ، لوجدنا ان معظم هذه المواد الأولية هي مواد غذائية ومواد خام . وبشكل عام فان الدول النامية تنتج حوالي ثلث صادرات العالم من المواد الأولية ( عدا النفط ) بينما تنتج حوالي ١٠٪ من صادرات العالم من المواد الصناعية ( 14, p. 54 ) ، مما يؤدي الى تقلبات حادة في حصيلة الصادرات لانها تعتمد على عوامل مناخية من جهة ، وخارجية في الدول الصناعية المستوردة من جهة أخرى .

وبالاضافة الى اعتماد الدول النامية على صادرات المواد الأولية ، فان معظم صادرات هذه الدول موجهة أساسا الى الدول الصناعية . فمثلا شكلت صادرات المكسيك الى الدول الصناعية حوالي ٨٨,٣٪ من اجمالي صادراتها عام ١٩٨٥م ، كما شكلت صادرات كل من الجزائر ومصر والبرازيل الى الدول الصناعية حوالي ٨٨,٩٪ و ٧٥٪ و ٦٢٪ من صادراتها خلال نفس العام ( 15, p. 171 ) . وتأتي صادرات الدول النامية الى الولايات المتحدة في مقدمة الصادرات الى الدول الصناعية ، حيث بلغت حوالي ٦٤,٨٩٪ من اجمالي صادرات المكسيك عام ١٩٨٥م و ٥٦,٢٤٪ من اجمالي صادرات الاكسودور

و ١٨,٦٪ من اجمالي صادرات الجزائر لنفس العام ( 15, p. 171 ) . وقد ترتب على ذلك تأثر الدول النامية بالتقلبات التي تحدث في الأسواق العالمية ، مما يضعف من قدرتها على سداد ديونها من جهة ، وتمويل وارداتها من جهة أخرى . لهذا ونظرا للثقل النوعي الذي تتمتع به حصيلة الصادرات من المنتجات الأولية ، فان تعرض هذه الحصيلة للاهتزاز يؤدي حتما الى اهتزاز قدرة الدول النامية على مواجهة أعباء ديونها الخارجية ، والى تعريض مستويات الاستيراد والاستثمار والتشغيل الى الثقل ، وينعكس ذلك على امكانية تنفيذ برامج التنمية التي تضعها هذه الدول .

ولاشك أن هناك بطء واضح في نمو حصيلة صادرات الدول النامية يعود سببه بشكل أساسي الى بطء الطلب العالمي على المواد الأولية من جهة ، والى انخفاض الأسعار العالمية من جهة أخرى . ولقد انخفضت حصيلة صادرات الدول النامية من السلع والخدمات من ٧٧٦,٦ بليون دولار عام ١٩٨٠ الى ٧٦٢,٨ بليون دولار عام ١٩٨٧م ( 3, p. 141 ) . وخلال نفس الفترة فقد زادت صادرات المواد الأولية من ١٦١ بليون دولار عام ١٩٨٠ الى ١٦٩,٦ بليون دولار عام ١٩٨٧م . ( 3, p. 151 ) . ولو نظرنا الى معدل الزيادة السنوية لصادرات الدول النامية ، لوجدنا أنه منخفض الى حد ما ، وقد كان معدل الزيادة سالبا في سنوات كثيرة حيث بلغ -١١,٩٪ - ٤,١٪ - ٧,١٪ في الأعوام ١٩٨٢ ، ١٩٨٥ ، ١٩٨٦ على التوالي ( 3, p. 135 ) . ولاشك أن هذا البطء الواضح في معدل نمو صادرات الدول النامية يعود لعدة أسباب منها : انخفاض المرونة السعرية للطلب على المواد الأولية ، وهذا يعني أنه عندما تنخفض أسعار المواد الأولية كما حدث خلال ١٩٨٢/١٩٨١م ، فان حصيلة صادرات الدول النامية تنخفض . كذلك فان المرونة الداخلية للطلب على مثل هذه المواد منخفضة . وهناك أسباب أخرى كان

لها دور في عدم نمو صادرات الدول النامية من المواد الأولية ، مثل ايجاد وتطوير بدائل للمواد الأولية من قبل الدول الصناعية لتحل محل القطن والجلود وما شابه ذلك ، ناهيك عن سياسة الحماية الجمركية التي تتبعها الدول الصناعية من خلال فرضها لرسوم جمركية على وارداتها من الدول النامية . فمثلا دول السوق الاوروبية المشتركة تقوم بفرض حماية جمركية عالية لحماية منتجاتها من اللحوم والالبان والدهون النباتية والسكر وغير ذلك من المواد الأولية ، وذلك عن طريق فرض رسوم جمركية ثابتة أو مرنة أو عن طريق نظام الحصص . ( 11, p. 481 ) .

لهذا فان التعاون الدولي الذي يجب أن تشترك فيه البلاد الصناعية المتقدمة والبلاد النامية سوف يؤدي الى معالجة مثل هذه الآثار الضارة بما يخدم مصلحة هاتين المجموعتين . فبينما يسهم هذا التعاون في رفع قدرة الدول النامية على زيادة حصيلتها من صادرات المواد الأولية ، فان قدرة هذه الدول على خدمة أعباء ديونها الخارجية ، وعلى الوفاء بهذه الديون سوف ترتفع . وبمعنى آخر فانه من الممكن ان يكون هناك علاقة محددة بين قدرة الدولة على سداد ديونها ، وحجم صادراتها من السلع والخدمات . ولقد طرحت هذه الفكرة من خلال مشاريع عديدة ( ٢ ) ، الا ان اهمها كان اقتراح رئيس جمهورية بيرو في أن لا يتجاوز الحد الأقصى لخدمة الديون ١٠٪ من حصيلة الصادرات ( 16, p. 22 ) .

#### ٢/١/١/٤ زيادة موارد الدول النامية المالية :

بالاضافة الى العمل على زيادة حصيلة الصادرات يجب العمل على خلق اطار دولي يتم فيه انتقال الموارد الاجنبية الى الدول النامية على اسس جديدة ميسرة . حيث أن الزيادة التي حصلت في مدفوعات خدمة الديون كما ذكرنا سابقا كانت نتيجة حتمية للقواعد والشروط الصعبة التي صاحبت هذه الديون . ولقد

لاحظنا في البداية ارتفاع حجم العجز في الميزان التجاري للدول النامية ، والذي كان نتيجة لانخفاض حجم الصادرات من جهة ولارتفاع اسعار واردات الدول النامية من جهة أخرى . حيث أن العجز بحد ذاته أدى الى زيادة الديون الخارجية لتمويل مثل هذا العجز ، ومن ثم الى زيادة عبء خدمة هذه الديون . لقد زاد العجز في الميزان التجاري للدول النامية من ٤,٦ بليون دولار عام ١٩٧٣م الى ٨٦,٩ بليون دولار عام ١٩٨٢م وانخفض بعدها الى ٣٨,٩ بليون دولار عام ١٩٨٦م ( 3, p. 146 ) . وقد تمثل المصدر الرئيسي لتمويل هذا العجز بقروض قصيرة الأجل اتسمت بتكلفة مرتفعة حيث غطت هذه القروض حوالي ٥٦,٣% من اجمالي العجز عام ١٩٨٢م ، الا ان هذه النسبة انخفضت لتغطي حوالي ٥,٩% من العجز عام ١٩٨٦م ، ( 3, p. 149, 160 ) . في حين لم تسهم وسائل التمويل الميسرة مثل القروض طويلة الأجل الا بنسبة ٣٨% من تمويل العجز عام ١٩٨٢م، والتي ارتفعت بعدها لتصل الى ٨٨,٦% عام ١٩٨٦م ( 3, p. 149, 160 ) . هذا مع العلم أن معظم العجز في الميزان التجاري للدول الافريقية قد تم تغطيته من قروض طويلة الأجل وميسرة ، حيث بلغت هذه القروض حوالي ٢٩,٣% من العجز في الميزان التجاري للدول النامية عام ١٩٨٢م ، وارتفعت الى حوالي ٨٩% عام ١٩٨٦م ( ٣ ) . وفي نفس الوقت شكلت القروض قصيرة الاجل حوالي ١١,٥% من العجز في الميزان التجاري للدول الافريقية عام ١٩٧٩م ، وانخفضت بعدها الى ٦% عام ١٩٨٤م ( ٤ ) . وبالعكس الدول الافريقية ، فان القروض طويلة الأجل قد شكلت حوالي ١١,٥% من العجز في الميزان التجاري لدول امريكا اللاتينية لعام ١٩٨٢م ، وارتفعت الى ٥٢,٨% عام ١٩٨٦م .

أما القروض قصيرة الأجل الغير ميسرة فقد انخفضت من ٥٩,٧% من العجز في الميزان التجاري لعام ١٩٨٢م الى ٢٦,١% عام ١٩٨٦م ( ٥ ) . وتجدر

الى ان الوسائل التي انتهجتها الدول النامية لمواجهة العجز في حسابها الجاري تمثلت في البداية في الوسائل الغير ميسرة ( القصيرة الأجل ) الا انها بدأت تتركز بالتدريج في القروض طويلة الأجل والتي تعتبر الى حد ما ميسرة .

ولقد ساعد هذا على ظهور أزمة أخرى ، وهي أن تدفقات رؤوس الأموال الدولية أصبحت تسير باتجاه معاكس لما اعتاده الاقتصاد العالمي ، حيث أخذ رأس المال في شكل قروض طويلة ومتوسطة الأجل اتجاها معاكسا ابتداء من عام ١٩٨٥ م . فمثلا بينما وصل التدفق الصافي للموارد الى الدول النامية على هيئة قروض طويلة الأجل خلال خمس سنوات حتى عام ١٩٨٢م الى حوالي ١٤٧ بليون دولار ، وصل التدفق المعاكس في السنوات الخمس التالية لعام ١٩٨٢م حوالي ٨٥ بليون دولار بمعنى أنه خلال الفترة ١٩٨٢-١٩٨٧م أصبحت الفوائد التي تدفعها الدول المدينة زائدا الأقساط السنوية ، تزيد على القروض الجديدة التي تحصل عليها من الخارج بحوالي ٨٥ بليون دولار ( 6.p. 202 ) . كما بلغ حجم صافي التحويلات ( القروض طويلة الأجل الجديدة + خدمة الدين ) من دول امريكا اللاتينية حوالي ١٥,٦ بليون دولار عام ١٩٨٦م مقابل ٣,٨٥ بليون دولار صافي تحويلات لصالح دول امريكا اللاتينية في عام ١٩٨٠م ( 17, p.206 ) . ويرجع ذلك الى كبر حجم ديونها وضعفها من ناحية ، والى تدني الثقة الانتمائية في عدد من هذه الدول . وبالتالي انخفاض حجم القروض الجديدة الممنوحة لها من ناحية أخرى .

#### ٢/١/٤ تخفيض أعباء خدمة الديون الخارجية :

بالإضافة الى العمل على زيادة موارد الدول النامية من العملات الأجنبية فانه يجب أن يكون هناك ترتيبات دولية معينة للتخفيف من أعباء الديون الخارجية ، والتي تهدف في النهاية الى تخفيض معدل خدمة هذه الديون من خلال اعادة

جدولة الديون من ناحية ، والغاء هذه الديون كما فعلت بعض الدول الاوروبية مثل فرنسا مع بعض الدول الافريقية المدينة تجاهها ، أو اعادة النظر في طرق سدادها بجعلها ميسرة من ناحية أخرى (٦) .

#### ١/٢/١/٤ اعادة جدولة الديون الخارجية :

ان اعادة جدولة الديون تعني اعادة ترتيب أو اعادة هيكله لجدول السداد الأصلي بالنسبة لدين معين أو مجموعة من الديون بحيث تضمن مد أجل السداد . ( 2 , p 18 ) . وبشكل عام توجد ثلاثة خيارات امام البلد الذي يواجه مصاعب خدمة الدين :

الأول : أن يوقف سداد أقساط ديونه ، ومن ثم يراكم متأخرات خدمة الدين .  
الثاني : أن يحاول خدمة ديونه أيا كان الثمن ، مما يعني تقييد مصروفاته الأخرى من العملات الأجنبية .

الثالث : أن يسعى البلد المدين الى اعادة جدولة ديونه ، مما يعني اعادة ترتيب شروط سداد الدين الأصلي .

ولا شك أن عملية اعادة الجدولة تعتبر صعبة الى حد ما ، حيث قد تستغرق سنوات قبل التوصل الى اتفاق ، وقد يرافقها املاء بعض الشروط الجديدة على الدولة التي تطلب اعادة جدولة ديونها بالاضافة الى اعباء اضافية تزيد من عبء خدمة الديون في المستقبل . وان مبرر اعادة الجدولة هو اتاحة الوقت في ظروف مالية صعبة ، مثل نقص العملات الأجنبية . وفي هذه الحالة فان اعادة الجدولة تتيح الوقت ريثما يتحسن ميزان المدفوعات . وفي الحالات التي تكون بها المشكلة أكثر صعوبة فان اعادة الجدولة تؤدي عادة الى توفير الوقت اللازم لاتخاذ تدابير مناسبة لتحسين ميزان المدفوعات .

وتشمل اعادة الجدولة نوعين من الديون :

الأول : الدين الرسمي ، أي القروض التي تضمنها الحكومات والوكالات الرسمية ، وعادة ما يتم اعادة جدولة مثل هذه الديون عن طريق نادي باريس .

الثاني : هو دين البنوك التجارية ، والذي يعاد التفاوض فيه وفق مجموعات مخصصة تضم مجموعات كبيرة من بنوك الائتمان .

لقد واجهت العديد من البلدان النامية خلال السنوات الأخيرة مشكلات في موازين مدفوعاتها ومصاعب في خدمة ديونها ، مما أدى الى زيادة واضحة في عدد عمليات اعادة جدولة الديون خلال الفترة ١٩٧٤-١٩٨٤م . فمثلا أعيد التفاوض في ٣١ دينا من قبل نادي باريس بينما لم تتجاوز اعادة الجدولة التي تشمل بنوكا تجارية ٢٤ حالة خلال الفترة ١٩٧٣-١٩٨٣ ، ( 3 , p. 18 ) . ولو أخذنا في الاعتبار الدول الافريقية وحدها لوجدنا أنه تم اعادة جدولة ديون ٢٥ دولة افريقية خلال الفترة ١٩٧٤-١٩٨٤م ، ( 9 , p. 155 ) . والتي أدت في النهاية الى زيادة في أعباء الدين في الأجل الطويل من خلال تكلفة اضافية ناتجة عن أسعار فائدة اضافية على المدفوعات المؤجلة .

لهذا وحتى تتمكن الدول النامية من تخفيض عبء خدمة ديونها ، يجب أن تكون فترات تجميد الدين التي يعفى فيها البلد المدين من دفع الأقساط الطويلة نسبيا ، حتى يمكن للبلد ان يستفيد فعلا من تقليل عبء الدين الخارجي خلال فترة التجميد ، ( 19 , p. 209. 11 , p. 551-554 ) . كذلك يجب أن لا تتدخل الدول الدائنة في السياسات الاقتصادية للدول المدينة ، حتى لا يؤدي هذا التدخل الى عبء آخر من أعباء المديونية من خلال التبعية للدول الدائنة . ولا شك أن هناك حاجة الى استراتيجية معينة لضمان النمو الاقتصادي في الدول المدينة ، من خلال



مفاوضات مع البنوك التجارية بشأن القروض لعدة سنوات ، حيث تكفل هذه البنوك تمويلات جديدة على نطاق يتناقص مع الزمن . فعلى سبيل المثال وافقت البنوك التجارية في أوائل عام ١٩٨٨م على اقراض البرازيل مبلغا يعادل نحو نصف الفائدة المستحقة على الدين طويل الأجل في ١٩٨٧-١٩٨٨م . ويمكن لبرنامج متعدد السنوات أن يوفر اقراضا جديدا لنحو أربعة أخماس هذا المبلغ مثلا في ١٩٨٩م ، وثلاثة أخماس في ١٩٩٠ ، وهكذا حتى يتناقص المبلغ الى الصفر في ١٩٩٣م ، ( 12, p. 10 ) . انه لمن الضروري ايجاد نظام اكثر عدلا لاعادة جدولة الديون للدول التي تعجز عن سداد خدمة ديونها ، على أن يتضمن هذا النظام الغاء الاجراءات القسرية التي تفرض على الدول المدينة من قبل الدائنين ، واعطاء فرصة أكبر للدول لمعالجة مشكلة عجز ميزان النقد الأجنبي لديها ، ( 20, p. 161 ) . ولكن يمكن ارشاد هذه الدول الى كيفية الاستثمار الأمثل لهذه الديون ، بما يعود بالفائدة على كلا الطرفين المدين والدائن معا في نهاية الأمر .

#### ٢/٢/١/٤ الغاء بعض الديون الخارجية :

لا شك أنه أصبح من الصعب الى حد ما في الدول النامية وخاصة الفقيرة منها أن تستطيع سداد هذه الكمية من الديون الخارجية ، نتيجة للعجز المتزايد في الميزان التجاري لديها من جهة ، ونظرا للهيكل الاقتصادي المتخلف لهذه الدول من جهة أخرى . لهذا فان دعم مقدرة الدول النامية على مواجهة أعباء ديونها الخارجية يتطلب اولا مساعدتها على النمو من خلال امدادها بالموارد الأجنبية كما ذكرنا من قبل ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى من خلال الغاء بعض الديون المستحقة عليها . ومن الطبيعي أن لا توافق الدول الدائنة على مثل هذا الاجراء لأسباب كثيرة ، الا أن وضع الدول الفقيرة الاقتصادي يتطلب أن تتحمل الدول الدائنة جزءا من المسؤولية حول هذه القروض ، حيث يمكن الغاء حوالي ٢٠٪

من الديون الخارجية التي اتخذت شكل قروض مقيدة أو مشروطة لتمويل مشروعات محددة ، لأن السلع والخدمات التي دخلت الدول النامية في ضوء هذه القروض كانت تزيد أسعارها عن المستوى العالمي للأسعار بما لا يقل عن ٢٠٪ وقت توريدها ، ( 19, p. 204 ) . وقد كان ذلك مترافقا مع انخفاض واضح في أسعار المواد الأولية التي تصدرها الدول النامية ، كما ذكرنا من قبل ، نتيجة لسياسات الدول الدائنة الاقتصادية . ففي المكسيك مثلا بلغت أعباء الديون الخارجية حوالي ١٠ بلايين دولار عام ١٩٨٦م ، وهي قيمة حوالي ٤٠٠ مليون برميل نفط . ولكن نتيجة لانخفاض أسعار النفط الى حوالي ١٣ دولار للبرميل ، فقد ارتفع حجم اعباء الدين ليصل الى حوالي ٧٧٠ مليون برميل وهو ما يقارب الضعف ( 21, p. 106 ) .

وتجدر الإشارة الى ان اعانات الدين بالنسبة للدول الافريقية جنوبي الصحراء هي في الأساس مسألة استراتيجية ، ترتبط بمساعدات التنمية الميسرة . فبعض المانحين لهذه الاعانات يريدون استمرار خدمة ديونهم السابقة حتى مع تقديمهم لقروض جديدة ، حيث بهذه الطريقة يحتفظون بحقهم في فرض شروط سياسية . غير أن الحل الأكثر شمولاً يتطلب الاعفاء من نسبة كبيرة من المستحقات خاصة الرسمية منها على البلدان الافريقية ، وقصر الجانب الأكبر من الاقراض الرسمي الجديد على المنح ، حتى لا تزيد التزامات خدمة الدين في هذه الدول ( 12, p. 11 ) . وقد اقترح هذا ايضا في اتفاق اليونكتاد لعام ١٩٧٩م ، وتؤدي مثل هذه الاستراتيجية بالطبع الى تصفية دين افريقيا جنوب الصحراء مثلا، ولكنها تطرح قضايا سياسية صعبة منها امكانية انخفاض صافي التدفقات على بلدان افريقيا جنوب الصحراء . فضلا عن ذلك فان الموارد اللازمة للاعفاء من كل الدين الخارجي تتجاوز ميزانيات المعونة المالية أو المتوقعة في الدول

الصناعية . فمجرد سداد الدين المقدر في نهاية عام ١٩٨٧م للمنظمات الدولية سيتطلب أكثر من ٢٩ بليون دولار ، وهذا مبلغ يزيد على ضعف المبلغ السنوي للمنح الرسمية والاقراض الرسمي لهذه البلدان لعام ١٩٨٧م ( 22, p. 12 ) . ولهذا فان الاعفاء من الديون الثنائية يبدو أكثر قابلية للتطبيق ، خاصة اذا صاحبها برنامج للمعونة الثنائية بنسبة من التزامات خدمة ديون الدول الافريقية للوكالات متعددة الأطراف . وقد يكون من الممكن استكمال الاعفاء من الدين الرسمي للدول الافريقية ببرامج شراء للمقدار الصغير من الدين الخاص الذي تتحمله هذه البلدان ، حيث أن حالة دولة مثل بوليفيا على سبيل المثال تعتبر سابقة في هذا المجال . اذ تتوقع اعادة شراء نحو ضعف الدين الذي تدين به للبنوك التجارية بسعر ١١ سنتا للدور أو أقل بالأموال التي يقدمها المانحون الرسميون ، ( 12, p. 120 ) .

لقد طرحت عدة آراء تتادي بالغاء كل أو بعض من ديون الدول النامية بشكل عام (٧) . ومن هذه الآراء مبادرة السناتور الامريكي برادلي ، حيث اقترح منح الدول المدينة اعانات وليس فقط قروض جديدة ، من خلال الزام الدول الدائنة بمنح تسهيلات سنوية لمدة ثلاث سنوات تتكون أولا : من اعفاء الدول المدينة من ثلاث نقاط مئوية من معدل الفائدة على جميع الديون القائمة للبنوك التجارية ، ثانيا : التنازل عن ٣٪ من جميع القروض القائمة ، ثالثا : منح قروض بما يعادل ثلاثة بلايين دولار في هيئة مشاريع من مؤسسات الاقراض الدولية وخاصة البنك الدولي ، ( 23, p. 194 ) .

ولقد تزايد اهتمام المسؤولين الامريكيين بازمة الديون الخارجية للدول النامية خلال الفترة الاخيرة . وهناك مبادرة قدمها وزير الخزانة الامريكي آنذاك جيمس بيكر في الاجتماع السنوي المشترك لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي

لإعادة الإنشاء والتعمير في سيؤول في أكتوبر ١٩٨٥م ، والتي تضمنت قيام البنوك التجارية بأقراض ٢٠ بليون دولار لأكبر خمس عشر دولة مدينة ، بالإضافة الى قيام مؤسسات التمويل الدولية الرسمية بزيادة اقراضها بـ ٥٠٪ فوق مستوى عام ١٩٨٥م ، مع الزام الدول المدينة باعادة هيكلة اقتصاداتها وتحرييرها من التدخل الحكومي . غير أن هذه المبادرة لم تقدم شيئاً يذكر ، لأن القروض التي اقترح تقديمها من البنوك التجارية لا تتجاوز ٢٠٪ من خدمة الديون السنوية الواجبة على دول أمريكا اللاتينية . كذلك هناك خطة أخرى قدمها وزير الخزانة الأمريكي بريدي في مارس ١٩٨٩م في أعقاب الاضطرابات التي اجتاحت فنزويلا في بداية ذلك العام ، والتي هدفت الى استخدام قروض صندوق النقد والبنك الدوليين عن طريق اعادة شراء الدول النامية لديونها بأسعار منخفضة أو بنسبة فوائد أقل ، وذلك بعد ان تجري هذه الدول تغيرات كبيرة في هيكلها الاقتصادية . واستمدت هذه الخطة أهميتها من كونها الأولى من نوعها التي تعترف بضرورة الغاء بعض الديون وتخفيض نسبة الفائدة للبعض الآخر . وعلى عكس خطة بيكر التي اقتصررت على خمسة عشر دولة تربطها بالولايات المتحدة روابط استراتيجية ، تقوم مبادرة بريدي على حل مشكلة الديون الخارجية بشكل شامل .

#### ٢/٤ دور الدول النامية المحلي في علاج أزمة الديون الخارجية :

رغم مسؤولية المجتمع الدولي عن جزء من أزمة الديون الخارجية للدول النامية ، إلا ان معظم العبء الرئيسي للجهود الرامية للخروج من هذه المشكلة يقع على عاتق الدول النامية نفسها . فلما لم تقم الدول النامية بايجاد استراتيجيات تنمية جديدة وجدية ، واحداث ما يلزم من متغيرات ضرورية في سياساتها الاقتصادية ، فان نجاح هذه الدول في الخروج من هذه الازمة يبقى محدودا وغير فعال .

وهناك اجراءات عامة على الدول النامية المدينة اللجوء اليها لتخفيض أعباء ديونها الخارجية منها على سبيل المثال :

(١) تقليص العجوزات وتمويلها بصورة مناسبة : وبما أن مشكلة الديون الخارجية للدول النامية تعتبر الى حد ما نتيجة رئيسية للعجز في الحساب الجاري بسبب انخفاض مصادر دخل هذه الدول من جهة ، الا أنها في نفس الوقت تعتبر انعكاسا لمشكلة تمويل التنمية من جهة أخرى . حيث أنه كلما انخفضت مصادر الدخل ، كلما زاد الاعتماد على التمويل الخارجي . مما يعني وجوب اعتماد الدول المدينة على مواردها المحلية . وهذا يعني أنه على الدول النامية أن تزيد من معدل ادخارها ، في نفس الوقت الذي تخفض به نمو العجز من خلال تخفيض معدلات الانفاق العام ، وزيادة مصادر الدخل ، وهذا يعني وجوب اعادة النظر في النظام الضريبي الذي يطالب به صندوق النقد الدولي .

(٢) رفع القيود عن أسعار الفائدة : لقد انتهجت الكثير من الدول النامية سياسات استهدفت إبقاء أسعار الفائدة عند مستويات منخفضة ، بحيث توجه الاستثمارات نحو القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية . الا أن هذه السياسات لم تكن فعالة ، لأن الطلب على القروض بأسعار فائدة منخفضة تجاوز عرض الودائع . ولكن لو سمح لقوى العرض والطلب أن تعمل دون تدخل ، لارتفعت اسعار الفائدة الى مستوى تجذب به ودائع أكثر مما يزيد من قدرة البنوك التجارية على اعطاء قروض أكثر .

لهذا يجب على الدول النامية المدينة السماح للسوق بتحديد اسعار الفائدة ، حيث سيساعد ذلك على توجيه الموارد نحو الاستثمارات الأفضل ، بالإضافة الى ان ارتفاع أسعار الفائدة المحلية سيوفر الحافز للأفراد بعدم

تحويل أموالهم الى الخارج . ( حيث أن رأس المال يهرب عادة من الأسواق التي تكون بها أسعار الفائدة الحقيقية سالبة لفترات متواصلة ) . يقدر اقتصاديو جي . بي . مورغان في نيويورك بان حجم رؤوس الأموال المملوكة لأفراد من الدول النامية المشمولة بخطة بيكر في الخارج عام ١٩٨٧م بحوالي ٣٠٠ بليون دولار . وهو ما يساوي أكثر من نصف ديون هذه الدول الخارجية .

ويعتقد أن لمواطني المكسيك مثلا بالخارج حوالي ٨٤ بليون دولار ، وهذا يساوي ٥/٤ ديون المكسيك الخارجية ، كما أن لمواطني الأرجنتين حوالي ٤٦ بليون دولار تمثل ما نسبته ٧٥٪ من ديون الأرجنتين الخارجية ( 24, p. 52-53 ) .

(٣) أسعار صرف مرنة : وحتى يمكن تصحيح هيكل الانتاج المحلي ، فلا بد من اتباع سياسة تعمل على توفير الحوافز للمنتجين المحليين ، من خلال سياسة تجارية تتجه للحد من الواردات وتتضمن نظام رقابة على الصرف ، بحيث تمنع تهريب رؤوس الأموال الى الخارج . ولقد اتبعت الكثير من الدول النامية نظام صرف موجه خلال الثمانينات في الوقت الذي كانت أسعار صرف عملاتها مبالغ فيها بوجه عام . ومن الصعب المحافظة على استقرار أسعار الصرف عند مستويات مرتفعة ، نتيجة لوجود عجوزات في الميزانية والحساب الجاري ، بالإضافة الى انخفاض الاحتياطيات الاجنبية لهذه الدول . وارتفاع ديونها الخارجية . ومن الطبيعي أن يؤدي ارتفاع أسعار الصرف الى زيادة الطلب على تلك العملة ، وعندما لا تكون أسعار الصرف عائمة بصورة معلنة تضطر البنوك المركزية الى التدخل باستمرار في أسواق الصرف ، مما يؤدي الى فقدانها لارصدتها الخارجية للمحافظة

على اسعار الصرف المصطنعة .

(٤) تدابير مالية وضريبية : سيكون تعزيز الوساطة المالية أمرا حاسما في تشجيع المدخرات المحلية واجتذاب رأس المال الاجنبي ، وتوجيه الموارد النادرة الى الاستثمار الانتاجي . وتعاني عدد من دول امريكا اللاتينية والدول الافريقية اليوم من عدم كفاية النظام المصرفي ، ومشكلات سيولة ناشئة عن الادارة غير السليمة ، والتدخل الاداري المفرط ، والروتين والبروقراطية ، بما يتطلب اعتماد برامج اصلاح أكثر لنظمها المصرفية . ورغم أن السياسة الضريبية تعتبر أداة مالية ، الا انه سيظل هناك حاجة الى الاهتمام بالطبيعة الهيكلية للتكيف الضريبي ، حيث سيكفل ذلك استمراريته واتساق آثاره الهيكلية مع أهداف نمو البلاد في الأجل المتوسط والطويل :

(٥) الخلاصة :

لا شك أن المديونية الخارجية تعتبر من الظواهر القديمة الجديدة المرتبطة بتطور العلاقات الاقتصادية الدولية ، حيث تعكس المصالح المتبادلة بين الدول ومحاولة السيطرة على اقتصاديات الدول الاخرى . ولقد شهدت فترة السبعينات وحتى منتصف الثمانينات تطورات بارزة في ظاهرة المديونية الخارجية ، حيث جعلت منها واحدة من أعقد القضايا المطروحة على الساحة الاقتصادية الدولية ، نتيجة لتزايد حجم الديون الخارجية المتركمة وبمعدلات مرتفعة ، في الوقت الذي ارتفعت به نسبة الديون من المصادر الخاصة وباسعار فائدة فاحشة . ومما زاد الأمر سوءا هو انخفاض أسعار صادرات المواد الأولية ، واتجاه أسعار الواردات البترولية والصناعية الى الارتفاع ، مصحوبة بتقلبات في أسعار الصرف للعمالات الرئيسية في العالم .

وبشكل عام هناك عدة نقاط جديرة بالملاحظة والاهتمام فى هذه الدراسة  
عن الديون الخارجية للدول النامية :

(١) ان التغيير الحاد الذى طرأ على الأوضاع الاقتصادية العالمية فى مطلع  
الثمانينات مصحوبا بارتفاع أسعار الفائدة من جهة ، وانخفاض معدلات  
النمو التجارى وأسعار المواد الأولية من جهة أخرى ، أثر وبشكل رئيسى  
على موقف الدائنين والمدنيين لقد بدأ الدين الخارجى وخدمته بالتآكل  
خلال فترة السبعينات نتيجة للارتفاع الحاد فى نسبة التضخم ، بينما زاد  
عبء خدمة الديون الخارجية فى الثمانينات نتيجة للركود الاقتصادى  
العالمى .

(٢) هناك فئتان من الدول النامية المقترضة . الأولى : والتي تعتبر أكثر فقرا ،  
جاءت معظم قروضها من مصادر رسمية على شكل مساعدات انمائية بينما  
الفئة الثانية : تشمل بعض الدول النامية الأكثر تطورا ، والتي جاءت معظم  
قروضها من المصادر التجارية ( الخاصة ) وبأسعار فائدة عائمة ومرتفعة .

(٣) الزيادة الواضحة فى مدفوعات الفائدة خلال السنوات الأخيرة تعود فى  
الأساس الى ازدياد حجم الفائدة العائمة من جهة ، والى الارتفاع الحاد فى  
تكلفة هذه الديون من أخرى . وبالتالي فان انخفاض أسعار الفائدة العائمة ،  
من شأنه أن يخفض مدفوعات الفوائد التى تدفعها الدول التى النامية على  
القروض ذات الفائدة العائمة .

(٤) يعتمد علاج أزمة الديون الخارجية على مجموعة من الفروض  
والاقتراحات، بمعنى أخرى يعتمد العلاج بشكل أساسى على طبيعة  
اقتصاديات الدول من النامية من جهة ، وعلى النظام الاقتصادى العالمى من  
جهة أخرى .



(٥) من الصعب تطبيق الحلول المعروضة لأزمة الديون الخارجية على جميع الدول المدينة ، نتيجة للاختلاف الواضح فى الهياكل الاقتصادية فى الدول النامية عن بعضها البعض ، مما يعنى وجود عدة حلول مختلفة بشكل أو بآخر .

باستثناء بعض الحالات التى تم بها إلغاء بعض الديون الخارجية أو جدولتها ، فإنه لم يتم اتخاذ قرارات فعلية وواقعية لعلاج أزمة الديون الخارجية للدول النامية . وان عدم اتخاذ مثل هذه القرارات يعود فى الأساس الى عدم توفر الإرادة والرغبة السياسية لدى الدول الدائنة لاتخاذ مثل هذه القرارات ، حيث أن هذه القدرة السياسية يجب أن تدعم بشكل أو بآخر ، بالامكانيات الاقتصادية المتاحة ، حتى يمكن الوصول الى أهداف اقتصادية استراتيجية لحل المشكلة المبحوثة .

## الهوامش

(١) تم احتسابها من قبل الباحث بناء على احصائيات عدد السكان والنتائج المحلى الاجمالى فى العالم من :

The Economist Book, Vital World Statistics , Random House  
London , ١٩٩٠ : ١٦-١٧, ٣١-٣٢ .

(٢) منها على سبيل المثال مشروع (١٩٨٤) Cartagena الخاص بـ١١ دولة فى أمريكا اللاتينية بالاضافة الى آراء كل من الرؤساء , Baban gida Garcia sarney رؤساء بيرو ، نيجيريا ، والبرازيل على التوالى لربط خدمة الديون بحصيلة الصادرات .

(٣) تم احتسابها من قبل الباحث بناء على احصائيات من جدول رقم ٤١ فى :  
IMF, World Economic Outlook , ١٩٨٨ .

(٤) تم احتسابها من قبل الباحث على احصائيات من جدول رقم ٤١ فى :  
IMF , World Economic Outlook , ١٩٨٨

(٥) تم احتسابها من قبل الباحث بناء على احصائيات  
IMF , World Economic Outlook , ١٩٨٨ : ١٦٣

(٦) هناك عدة طرق لتخفيض الدين . منها مثلا مقايضات الديون والاسهم حيث يقوم المقرض الاصلى أو من قام بشراء الدين فى سوق التداول بتحمل دين البلد ويحصل فى مقابلة على عملة محلية بقيمته الاسمية الكاملة بسعر الصرف الرسمى وتستخدم هذه العملة المحلية فى شراء أسهم محلية واعادة الاقراض وما الى ذلك . هناك كذلك اعادة الشراء حيث يشتري البلد دينه

نقدا بخصم ممنوع مثلما فعلت بوليفيا وشيلي حيث اشترت بوليفيا ٤٠٪ من دينها ( ٣٣٥ مليون دولار ) فى يناير / كانون الثانى ١٩٨٨ بمتوسط خصم يبلغ ٨٩٪ ( ١١٪ من قيمته الاسمية ) واشترت تشيلي ٢٢٩ مليون دولار من دينها فى نوفمبر / تشرين الثانى ١٩٨٨م بخصم يقرب من ٤٤٪ . وهناك كذلك تخفيض خدمة الدين والذي لم يمارس ممارسة واسعة بعد . ويمكن أن تعتبر سندات البيع التي اصدرتها الارجننتين والبرازيل من هذا النوع حيث دعيت البنوك غير المستعدة لتقديم أموال جديدة الى بيع مستحقاتها باسعار فائدة منخفضة مقابل سندات ملغاة من عمليات تخفيف الدين فى المستقبل . ( التمويل والتنمية ، ايلول ١٩٨٩ - ١٦ ) .

(٧) تشمل على آراء ( Sachs ) والسنتاتور الامريكى ( Bradely ) و ( Bergsten ) و ( Kaletsky ) وآخرون .

## المراجع

- (١) International Monetary Fund, World Economic Outlook, Washington, April, ١٩٨٩.
- (٢) McMullen, N. " Historical Perspectives on Developing Nations Debt " in L.Franco and M. Seber (eds.), Developing Countries Debt. New York, Pregman Press, ١٩٧٩.
- (٣) International Monetary Fund, World Economic Outlook, Washington, April, ١٩٨٨.
- (٤) الحمصي ، م . الديون الخارجية : آثارها على البلدان المدينة والدائنة في غربي آسيا .
- (٥) International Monetary Fund, World Economic Outlook, Washington, April, ١٩٨٩.
- (٦) مرطان ، س : معضلة الدول النامية في الخروج من مصيدة الديون الخارجية \_ مجلة العلوم الاجتماعية . م ١٧ ع ٤ (١٩٨٩) ١٨٩-٢١٨.
- (٧) حداد ، أ . المديونية الخارجية للدول العربية وأثرها على ميزان المدفوعات. مجلة الوحدة الاقتصادية العربية ع ٣ السنة الثانية (١٩٨٦) ، ١١٥-١٤٣ .
- (٨) حسين ش . انتعاش النمو في امريكا اللاتينية : " التمويل والتنمية . حزيران (١٩٨٩) . ٥-٢ .

- Taylor, A. "The African Debtors : The Decimating Effects of Pro-cyclical Movements" ( ٩ )
- World Bank, World Development Report, Washington (1988) > (١٠)
- زكي ر . أزمة الديون الخارجية : رؤية من العالم الثالث . القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٨ . (١١)
- كلاين ، و " الديون الدولية : التطور والاستراتيجية " : التمويل والتنمية م ٢٥ ، ٢٤ (١٩٨٨) ، ٩-١٢ . (١٢)
- Todaro, M. Economic Development in the Third World ( 3rd ed.). New York : Longman, 1985. (١٣)
- Nafziger, E. The Economics of Developing Countries. Belmont : Words Worth Publishing Company, 1984. (١٤)
- International Monetary Fund, Direction of Trade Statistics Year Book. Washington, 1987. (١٥)
- Epstein, J. " The Great Debt Crisis of the Eighties : Does it have to be Solved ? " International Journal of Development Planning. Vol. 10, No2 (1988), 19-25 (١٦)
- World Bank, World Debt Tables : External Debt of Developing Countries Vol.1, Washington 1988 . (١٧)

- (١٨) هيئة التحرير : ( ماذا تعني اعادة جدولة الديون ) : التمويل والتنمية ،  
سبتمبر ٢-٥ (١٩٨٣) .
- (١٩) زكي ر . الديون والتنمية : القاهرة \_ دار المستقبل العربي ١٩٨٥ م .
- (٢٠) كاظم غ . ( مقترحات لمواجهة قضية المديونية في العالم العربي ) :  
مجلة الوحدة الاقتصادية العربية . ع ٣ ، السنة الثانية (١٩٨٦) ، ١٨٢ -  
١٩٥ .
- (٢١) Schatan, J. World Debt : Who is to Pay ? London :  
Zed Book, Ltd., 1987 .
- (٢٢) جرين ، ج . ( مشكلة الديون في افريقيا جنوب الصحراء ) : التمويل  
والتنمية ، حزيران (١٩٨٩) ٩-١٢ .
- (٢٣) George, S. A Fact Worse than Debt. London :  
Penguin Books, 1988 .
- (٢٤) The Economist, September 23, 1989 .